ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

إيطاليا..

حكومة إنقاذ أم حكومة مؤقتة

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د.خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

إيطاليا..
حكومة إنقاذ
أم حكومة مؤقتة

تحرير
د. توفيق أكليمندوس

الفريق البحثي
الباحثون بالمركز المصري
برنامج العلاقات الدولية
وحدة الدراسات الأوروبية

الاخراج الفنى
عبد المنعم أبو طالب

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

الفهرس

إيطاليا.. حكومة إنقاذ أم حكومة مؤقتة؟ 05
د. توفيق أكليمندوس

الخريطة الحزبية في إيطاليا 10
الشيماء عرفات

التعديلات الدستورية.. قانون الانتخابات ومستقبل السياسة الإيطالية 17
بلال منظور

كيف أثرت الخبرات الشخصية على تشكيل حكومة «ماريو دراجي» 24
آية عبد العزيز

السياسة الخارجية لإيطاليا 29
بهاء محمود

إيطاليا.. حكومة إنقاذ أم حكومة مؤقتة؟

د. توفيق أكليمندوس

رئيس وحدة الدراسات الأوروبية المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

«ماريو دراجي إيطالي أنقذ اليورو والاتحاد الأوروبي وهو أوروبي سينقذ إيطاليا واقتصادها». هذه الجملة رددها الكثيرون وتلخص موقف العواصم والبورصات الغربية من الحكومة الجديدة، أو على الأقل موقفها الرسمي وموقف الكثيرين في إيطاليا. وهذه المقالة محاولة لبيان شروط صحتها وحدودها، هذا إن كانت أصلًا صحيحة.

نجح دراجي في الحصول على تأييد كل الأحزاب باستثناء حزب إخوان إيطاليا اليميني المتطرف، وبالتالي على أغلبية ساحقة في مجلسي البرلمان، وشكل حكومة ضمت 16 سياسيًا من كل ألوان الطيف السياسي و٨ تكنوقراط. وفي حكومته 18وزيرًا من 24 ينتمون لأقاليم شمال البلاد، ويلاحظ أن التكنوقراط استحوذوا على كل الوزارات التي تتواصل وتتعامل مع بروكسل (الاتحاد الأوروبي) على أساس يومي باستثناء وزارة التنمية الاقتصادية التي كانت من نصيب السيد جيان كارلو جيورجيتي قطب الرابطة البارز، وهو على علاقة طيبة بالسيد دراجي. ويلاحظ أيضًا أن السيد دراجي لم يتفاوض مع الأحزاب، على عكس المعتاد، بل حدد بنفسه نصيب كل منهم وممثليه في الحكومة، ولكن هذا لا يعني أنه لم يراعِ موازين القوة في البرلمان.

من المعروف طبعًا أن الأسواق تبالغ في تفاعلاتها مع الأحداث السياسية، ولكن ما حدث عند تعيين دراجي كان مذهلًا، فقد انخفضت الفوائد على الديون الإيطالية، وهذا سيسهل عملية الاقتراض، وانخفضت بالتالي قيمة الفوائد على ديون إسبانيا والبرتغال واليونان، وقال بعض المراقبين إن توليه رئاسة الحكومة في روما سيقوي شوكة دول جنوب أوروبا «المبذرة» في مواجهة دول الشمال «البخيلة».

حدة ردود فعل الأسواق والبورصات تفسر طبعًا بشخصية دراجي، وتاريخه، ومؤهلاته، واستقلاله، فهو من أبناء الطبقة الميسورة، وأكاديمي واقتصادي ورجل بنوك مرموق، درس في مدارس ومعاهد الجزويت وفي الـMIT، ولا ينتمي إلى أي قوة سياسية إيطالية، والأهم من هذا أداؤه على رأس البنك المركزي الأوروبي في مواجهة عواصف العقد الماضي (أزمات اليورو، والديون اليونانية)، وهو أداء دفع الاقتصادي الكبير بول كروجمان إلى وصفه بـ(أعظم محافظ بنك مركزي في العصور الحديثة)، حيث إنقد اليورو بتطبيق سياسات سمحت بعودة النمو رغم اعتراض ألمانيا عليها، وتتوقع الأسواق خيرًا لأن دراجي قبل مساره في البنوك كان مديرًا عامًا للمالية الإيطالية، أي إنه يفترض أنه يعرف مفاتيح الدولة الإيطالية وأساليب عملها، وما يمكن فعله وما هو مستحيل.

كل هذا أقنع الأسواق ولكنه لم يقنع الجميع في إيطاليا، حيث يتذكر الكثيرون دوره في عمليات خصخصة شركات القطاع العام، وتقييم السيد ماوريسيو كوسيجا رئيس الجمهورية الأسبق ورئيس الوزراء الأسبق له (رأي عبر عنه سنة 2008، أي قبل تولي دراجي منصب محافظ البنك المركزي الأوروبي)، حيث قال إن دراجي رجل أعمال حقير وجبان، صفّى الصناعة الإيطالية المملوكة للدولة، وقاد عملية خصخصة لم تفد الاقتصاد الإيطالي في شيء. وأضاف أنه ممثل جيد لمصالح البنك الأمريكي جولدن آند ساكس. وكويسجا كان من كبار رجال الدولة في إيطاليا وفي الحزب المسيحي الديمقراطي، وليس محسوبًا على اليسار. وأيًا كان الأمر يمكن القول إن برنامج الخصخصة الإيطالي الذي تم تنفيذه في التسعينيات من القرن الماضي تحت إشراف دراجي لم يحقق أغلب أهدافه، فلم يحدث تحسن في الإنتاجية والفعالية والشفافية. ولا يعني هذا بالضرورة أن دراجي مسئول عن فشله، الذي نسبه الخبراء إلى ضعف الجهاز التنفيذي في إيطاليا، وتركيز بروكسل على الكم على حساب الكيف، وعدم استقرار الحكومات في إيطاليا ومقاومة بعض السياسيين.

ويقول بعض الكوادر القديمة إن الأجيال السياسية الحاكمة الآن لا تتمتع بثقافة أو حس المصلحة القومية والأمن القومي. وأن آخر سياسي إيطالي بارز فهم بعمق ضرورات المصلحة العامة وتمسك بها كان بيتينو كراكسي رئيس الوزراء من 84 إلى 87 وزعيم الحزب الاشتراكي فيما بعد ذلك. وقد يكون في هذا الرأي شيء من المبالغة.

ولكننا سنفترض هنا أن الأغلبية على حق، وأن كفاءة السيد دراجي غير عادية، وأنه فعلًا رجل الساعة، ورجل ساعة يأتي ومعه كم هائل من الدعم المالي الأوروبي (وإن كان مشروطًا)، وقدرة على الاقتراض لا تتوفر لغيره. السؤال هو: هل يستطيع رجل واحد أو فريق واحد معالجة كل مشاكل إيطاليا الاقتصادية والسياسية؟ الرد: قطعا لا. لا سيما أن عمر هذه الوزارة سيكون غالبًا محدودًا، وأن المشكلات الاقتصادية جذرية وبنوية يحتاج التصدي لها إلى صبر وجلد وخطط طويلة الأجل، وأن حالة الاقتصاد الضعيف أصلًا تدهورت بشدة أثناء جائحة الكوفيد.

وسياسيًا، لا تملك هذه الحكومة ولا غيرها تغيير واقع السياسة الذي نلخصه قائلين: لا يوجد حاليًا إلا حزب واحد في إيطاليا، نقصد حزبًا له مواصفات الأحزاب وبنيتها وآلياتها وحضور قوي في الشارع. وهذا الحزب هو

حزب الرابطة اليميني، وقد يصبح حزب إخوان إيطاليون -وهو حزب «ما بعد الفاشية»- حزبًا، ولكن باقي الساحة مكون من أحزاب تشبه الحركات الاحتجاجية أو شبكات مصالح أو الأندية أو التكتلات بين المتناقضين أو المحافل. باختصار ليست أحزابًا بمعنى الكلمة. وخير دليل على ما نقوله هو ما يحدث في البرلمان، ومعدل تغيير النواب والشيوخ لانتماءاتهم الحزبية إذ ينتقلون بسهولة من حزب إلى آخر أو من مجموعة برلمانية إلى أخرى. في مجلسي برلمان 2013/18 تم تغيير الانتماء الحزبي 546 مرة وفي مجلسي البرلمان الحالي سقط المعدل ليصبح «فقط» 147 تغييرًا. والضحية الأكبر حاليًا هي حركة (لاحظ أنها لا تصف نفسها بالحزب) خمسة نجوم، إذ تضاءل نصيبها من الأعضاء من 228 نائبًا و112 شيخًا في بدايات عمل البرلمان الحالي سنة 2018 إلى 190 و77 اليوم. وطبعًا يمكن القول من ناحية إن هذه الظاهرة هي وجه آخر لعدم الاستقرار ومن ناحية أخرى أن جزءًا من الأزمة السياسية الإيطالية في طورها الحالي هو وجود أغلبية لا تريد –لأسباب بعضها وجيه- أن تتولى الرابطة زمام الحكم، ولكن الوضع قد يتغير.

وفيما يلي قدر من التفصيل:

المشهد الاقتصادي

1- لن يتجاوز العمر المفترض لهذه الحكومة السنتين ونيف، حيث إن المقرر إجراء انتخابات تشريعية سنة 2023، ويرى أغلب المراقبين أن عمرها سيكون أقصر من هذا ولا يتجاوز السنة، فقد يطمع دراجي في خلافة رئيس الجمهورية ماتاريلا الذي تنتهي ولايته السنة المقبلة 2022، وقد تُقرر إحدى القوى السياسية المؤيدة للحكومة المشتركة فيها الانسحاب من الائتلاف، لا سيما إن توالى تبني خيارات لا تتفق وبرنامجها ومصالحها. حاليًا لا يريد أحد تحمل وزر عدم الحصول على المساعدات الأوروبية المشروطة والمقدرة بـ200 مليار يورو، ولكن الوضع قد يتغير إن زاد مثلًا الاحتقان الشعبي. ولا يمكن استبعاد احتمال مفاده أن التأييد الحالي لدراجي يحكمه منطق «اتركه يقوم بالإصلاحات الضرورية التي لا تتمتع بأي شعبية»، ثم تعود ريمة إلى عادتها القديمة من الصراعات الحزبية.

2- لهذا صرح دراجي بأنه يريد تغييرات عميقة للبنية الاقتصادية الإيطالية، وأضاف أنه يريد أن يضع الإصلاحات على بداية الطريق، آملًا في أن يكمل خلفه -أيًا كانوا- المشوار. وهذا يتطلب إجماعًا على الأولويات والإصلاحات (وهذا أصلًا ليس بالأمر السهل)، والقدرة على بناء الأدوات التي تسمح بتحقيقها وبالتقدم نحو المراد. يلاحظ مثلًا أن دراجي قال إنه سيطلق عدة خطط، منها واحدة ينتهي تنفيذها سنة 2026، وأخرى تنتهي سنة 2050. أي إن خلفه سيرث مهمة تنفيذ تلك البرامج الطموحة.

3- أولويات دراجي هي تقريبًا أولويات سلفه كونت (الرقمنة، والتحول البيئي، والمساواة بين الجنسين، وتحسين التعليم والتدريب). الفارق بينهما طبعًا في الموارد المالية المتاحة. لأول مرة منذ عقد لا تخنق خدمة الدين الميزانية، ولكن المال ليس كل شيء، فمن الواجب مد الحكومة بأذرع تمكنها من العمل، أي يجب –وفقًا لدراجي- إصلاح المنظومة الضريبية، وإصلاح جهاز الدولة، وإصلاح القضاء. ومن الجلي أن سنتين لا تكفيان لتحقيق الإنجازات الضخمة الضرورية. ومن الأوضح أن بعض الإصلاحات ستلقى مقاومة شديدة. نشير هنا للتدليل على ما سبق إلى كون إيطاليا، بين 2014 و2020، لم تنجح في استخدام أكثر من 43% من الأموال المتاحة لها في الصناديق الهيكلية الأوروبية، وإلى فداحة مشكلة أداء دولة ضخمة ومترهلة. وفقًا لتقرير نشرته مجلة «فورين بوليسي» فإن 14% من القوى العاملة تعمل في الدولة، أي تقريبًا ثلاثة ملايين وربع مليون فرد. هم متهمون بالجمع بين الاستفادة من المحسوبية للحصول على الوظيفة وانعدام الكفاءة والتمتع بحماية اجتماعية (مثلًا ضد الفصل) لا تتوفر لغيرهم. الوضع كان مقبولًا عندما كانت مرتبات القطاع الخاص أعلى بكثير من مرتبات الدولة، ولكن الأمور تغيرت مع تراجع أجور القطاع الخاص. وازدادت حدة النقمة ضدهم أثناء أزمة الكوفيد. والآن عين دراجي وزيرًا لإدارة الدولة احتل المنصب ذاته من 12 سنة أو أكثر، وعلاقاته بالعاملين في جهاز الدولة بالغة السوء. وفي المقابل، هناك وزراء خبرتهم في العمل التنفيذي ضعيفة، ويحتاجون إلى مساعدة الموظفين. باختصار هذا الإصلاح هو في آن واحد مطلب شعبي ومطلب رجال الأعمال والاقتصاد، ولكنه مطلب قد يتسبب في اضطرابات وفي تعطيل عمل الدولة.

4- إيطاليا متأخرة جدًا، وجذور الأزمة قديمة. يمكن القول إن إيطاليا لم تعرف نموًا هذا القرن. في نهاية القرن الماضي كانت تنافس ألمانيا وفرنسا، أداؤها بين سنة 1960 و1995 كان الأفضل أوروبيًا، والآن تأخرت عنهما كثيرًا. الالتزام بقواعد الاتحاد فيما يتعلق بعجز الميزانية وقوة اليورو (إيطاليا تحتاج إلى عملة ضعيفة) والانكماش السكاني لعب دورًا في هذا، وما زالت الدولة منقسمة بين شمال صناعي ثري ومنتج ومتعلم وجنوب يعاني من الفقر وضعف المؤهلات وضعف الإنتاجية. في البلاد 38% ممن هم في سن العمل لهم شهادة أقل من الثانوية العامة وتصل هذه النسبة إلى 48 و49% في محافظات الجنوب. ويزيد من تفاقم المشكلة ميل أصحاب الشهادات إلى الهجرة إلى الخارج. ويترتب على الفارق الكبير بين الشمال والجنوب ضرورة اختلاف حزمة الاستثمارات الموجهة إلى الجنوب عن تلك التي توجه إلى الشمال، وتفادي خطأ محاولة تكرار تجربة الشمال في الجنوب، الذي يحتاج أساسًا إلى بنية تحتية (طرق، وسكة حديد، ورقمنة، واستثمار لعدة سنوات في هذه المجالات).

5- تفاقمت الأمور مع جائحة الكوفيد. مات 95 ألفًا من الجائحة، وانكمش الاقتصاد بحوالي 9%، وفُقد نصف مليون وظيفة، وارتفع الدين ليصل إلى 160% من الناتج القومي الإجمالي.

6- ولكن لإيطاليا بعض الميزات النسبية. من ناحية أجبرها حجم الدين على الانضباط في الإنفاق العام، ما زالت لديها قاعدة صناعية متينة جدًا في الشمال، وإن كانت في تراجع نسبي نظرًا لضعف الاستثمارات، على عكس فرنسا التي اختار الكثير من أبنائها الاستثمار في الريع، ورغم ذلك ورغم كفاءة دراجي يبدو المستقبل صعبًا.

المشهد السياسي

لن ندخل الجدل الدائر في الإعلام الغربي حول مغزى استحضار دراجي. هل يعني هذا أن إيطاليا مخيرة دائمًا بين الشعبوية وحكم التكنوقراط؟ وأن عليها أن تتراوح بين حكومات تكنوقراط تنجز (علمًا بأن آخر حكومة تكنوقراط لم تنجز ما يمكن ذكره) وحكومات سياسية عاجزة؟ هل رئاسة دراجي دليل على قوة الديمقراطية الإيطالية أم على ضعفها؟ هل هي تطور إيجابي أم سلبي فيما يتعلق بمتانة النظام الديمقراطي؟ لن ندخله لأننا لا نريد أن نضيع وقتًا في تصنيف الرابطة. هل هي حزب ديمقراطي أم فاشي؟ الخبراء يختلفون حول هذا. ما يمكن قوله إن بعض تصريحات سالفيني حول نواياه في الماضي تخيفني أكثر من موقفه من الهجرة، الذي يعد طبيعيًا للأسف.

أتصور أنه لا يمكن القول إن التطورات الأخيرة هي مجرد تجميد لألعاب السياسيين إلى حين، وأنهم سيعودون إليها إن آجلًا أم عاجلًا، ما أراه هو بوادر تغيير في موازين القوة وإعادة رسم الخريطة الحزبية. ملامح الخريطة واضحة إلى حد ما فيما يتعلق باليمين وغامضة فيما يتعلق باليسار.

ما زال حزب الرابطة الحزب الحقيقي الوحيد في إيطاليا، وأكثر القوى متانة. تساءلت صحيفة «الفايننشيال تايمز» عن مسار الحزب بعد تبني سالفيني أجندة أوروبية وموافقته على تأييد حكومة تعتمد على الأموال الأوروبية، واختفاء نبرته المعادية لليورو، وأعداء الرابطة يرون في انخفاض شعبية الرابطة مؤشرًا يدعو إلى التفاؤل، انخفضت حصتها من الأصوات في استطلاعات الرأي من ثلاثين إلى عشرين في المائة. وتساءلت الصحيفة: هل سيدفع تحول سالفيني إلى مواقف أكثر وسطية فيما يتعلق بأوروبا ناخبيه الكارهين للاتحاد إلى التصويت لقوة أخرى؟. في الواقع، يرى الخبراء الذين تحدثوا معي أن العمود الفقري للرابطة هم أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في شمال إيطاليا، وعددهم ملايين، في الماضي كانوا عمود خيمة المسيحية الديمقراطية، ثم أصبحوا قاعدة سالفيني، وهم الذي ضغطوا بقوة عليه ليغير موقفه من اليورو ومن الاتحاد. بصفة عامة، اليورو كعملة قوية أضر بالاقتصاد الإيطالي في السنوات الماضية، ولكن الوضع تغير اليوم إذ يتقدم الاتحاد بـ200 مليار لإيطاليا. قد يتغير الموقف مجددًا في المستقبل، فمن الواضح أن الموقف السابق للرابطة أقرب إلى قناعات سالفيني الشخصية، ولكن موقفه الحالي سيستمر طالما ساعد الاتحاد إيطاليا. ويقول الخبراء، نعم ستخسر الرابطة أغلب أصوات كارهي أوروبا الذين انتخبوها، ولكنهم لا يشكلون أكثر من 15% من قاعدتها، وسيذهبون في مجملهم إلى حزب إخوان إيطاليا الذي سيقفز من 5-7 % من أصوات الناخبين إلى حوالي 15% أو أكثر، ويعتقد سالفيني أن التوصل إلى اتفاق مع هذا الحزب أو إقامة حلف معه سهل، لا سيما أنه قوي في الجنوب

بينما معاقل الرابطة في الشمال، ويراهن سالفيني أيضًا على قدرته على جذب ناخبي حزب برلوسكوني إليه بعد تحوله الوسطي، وعلى تعويض جزئيًا ما خسره من جراء هذا التحول. أما برلوسكوني فإنه يلعب اليوم دور الحكيم العجوز صاحب الخبرة الطويلة، وأعتقد أن تقدمه في السن (84 سنة) يمنعه من لعب دور أكبر. باختصار الرابطة وإخوان إيطاليا مرشحون للاستفادة من الوضع. وما هو واضح أن سالفيني لا مصلحة له حاليًا في الدعوة إلى انتخابات مبكرة.

وعلى عكس هذا فإن الصورة ضبابية فيما يتعلق باليسار. والضباب يعود إلى سرعة انهيار حركة خمسة نجوم رغم أداء كونتي رئيس الوزارة السابق الممتاز. باستثنائه عكس أداء الوزراء الآتين من صفوف الحركة قلة خبرتهم، واضطروا إلى تبني آراء البيروقراطيات التي تلاعبت بهم في عدد من القضايا. ولكن انهيار مصداقية الحركة له أسباب أخرى أيضًا، فهي ظلت سنوات ترفض مبدأ الائتلاف، ثم انتقلت من نقيض إلى نقيض، واشتركت في حكومة كونتي الأولى مع سالفيني وحكومة كونتي الثانية مع الحزب الديمقراطي وحزب رينزي بعد أن شتمت الأخير لسنوات طويلة، والآن تقبل الاشتراك مع ماريو دراجي في حكومة، وتغير موقفها من الاتحاد الأوروبي ومن اليورو مرات، وعكست نتيجة التصويت على المشاركة في حكومة دراجي عمق الشرخ الداخلي، إذ رفض 40% ممن أدلوا بصوتهم فكرة العمل مع دراجي، وكما أسلفنا القول فإن عددًا هامًا من نوابها وشيوخها استقالوا منها، ولا أحد يعلم إن كانوا في طريقهم إلى تأسيس مجموعة برلمانية جديدة أم لا، وإلى الانضمام إلى قوة موجودة أم لا. ما يمكن قوله إن مؤسس الحزب بيبي جريو نشط مؤخرًا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولدعوة الجميع إلى الالتفاف حول برنامج «أخضر» للتحول البيئي، وأن الحزب سيقاتل حاليًا من أجل منع انتخابات مبكرة لأنها ستترجم قطعًا انهيار شعبيته. وبالتالي قد يكون سندًا لدراجي رغم الاختلاف الحاد في مقاربتهم للأمور.

مناورات رينزي رئيس الوزراء السابق والسبب المباشر لانهيار حكومة كونتي أفقدته مصداقيته، أما الحزب الديمقراطي فأداؤه الانتخابي معقول، ولكنه يعاني من انقسامات داخلية، فالحزب يجمع داخله يسار المسيحية الديمقراطية ويمين الحزب الشيوعي وبعض اليساريين. من المتوقع أن يحصل على 20% في الانتخابات، ولكننا لا نستطيع حاليًا أن نرى كيف يمكنه قيادة تحالف يساري ومع من. علينا انتظار نتيجة إعادة رسم خريطة اليسار.

باختصار، يمكن القول إن حكومة دراجي فرصة طيبة لانطلاقة جديدة تُنهي حالة التدهور التدريجي والدائم، ولكنها لن تدوم ولن تستطيع تحقيق الكثير دون مجهود جماعي للقوى السياسية الإيطالية ولقطاعات من شعبها.

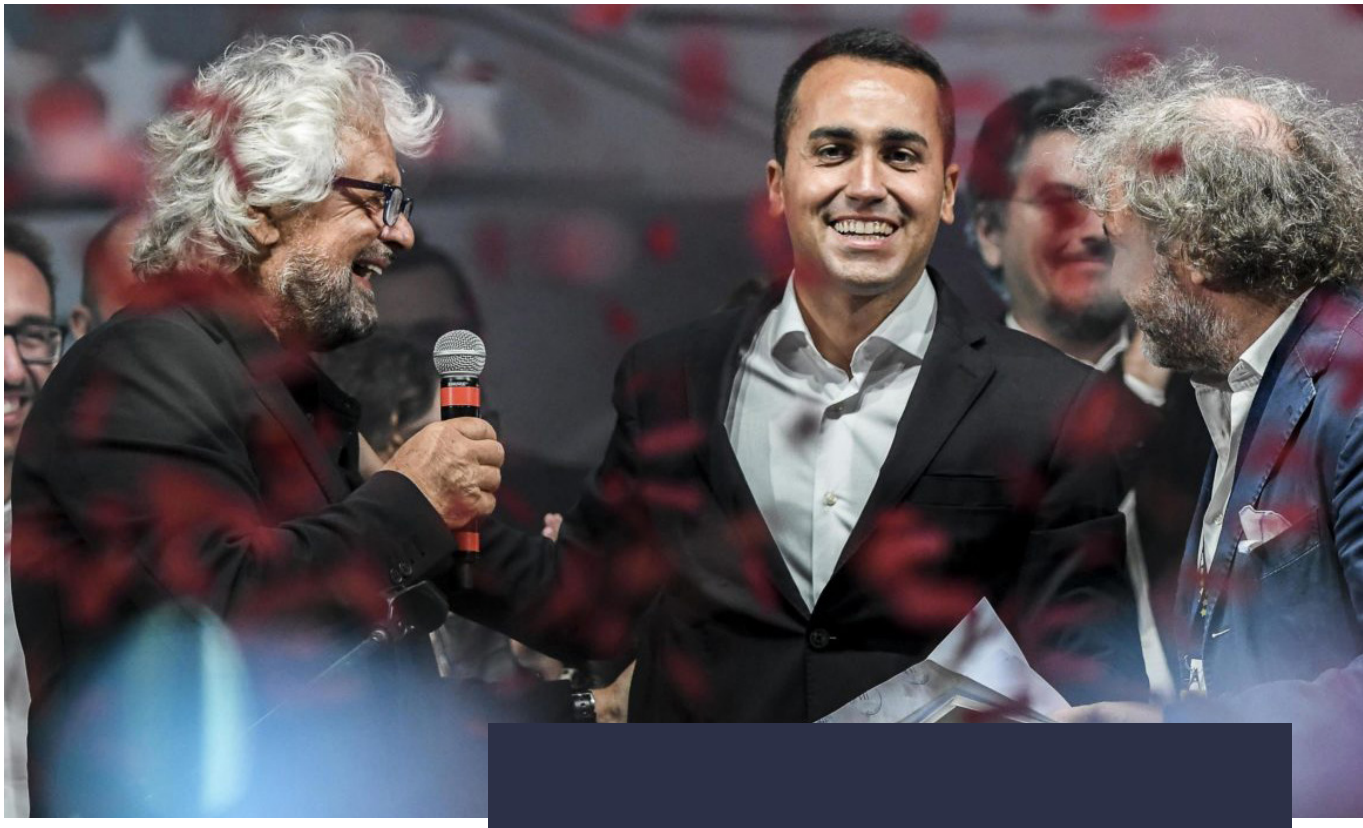

الخريطة الحزبية في إيطاليا

الشيماء عرفات
باحث بوحدة الدراسات الأوروبية المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يتسم النظام الحزبي الإيطالي بالتعقيد والتشرذم، وقد ضاعف هذا التشرذم صعود حركة «النجوم الخمسة» وحزب «الرابطة» الشعبويين، اللذين ساهما في كسر التنافس بين ائتلاف الأحزاب اليسارية الاشتراكية وعلى رأسها الحزب الديمقراطي، وائتلاف أحزاب يمين الوسط وعلى رأسها حزب «إيطاليا إلى الأمام».

يتحدد شكل الحكومات الإيطالية وفقًا للتوزيع الحزبي داخل البرلمان الإيطالي بغرفتيه (النواب والشيوخ)، حيث تتكون الحكومة من ائتلاف يجمع الأغلبية بالبرلمان، وعدم وجود تلك الأغلبية سواء لعدم التوافق أو لانسحاب أحد الأحزاب من التحالف المكون للحكومة يؤدي لحالة من الجمود. وعليه، فإن الورقة ستسعى لتوضيح الأطياف والتيارات المسيطرة على الحياة الحزبية في إيطاليا، وتمثيلها في برلمان 2018، المتوقع استمراره في حال عدم الدعوة لانتخابات جديدة حتى عام 2023، والسياق الذي أدى لتعاظم تيار وتواري الآخر في الانتخابات الأخيرة.

الخريطة الحزبية في إيطاليا

حركة النجوم الخمسة
Five Star Movement (M5S)

- التأسيس

تم تأسيس M5S من قبل الممثل الكوميدي «بيبي غريللو» (Beppe Grillo) في عام 2009 ونمت بسرعة. ويرجع ذلك للإحباط الواضح من المؤسسة السياسية في بلد يعاني من ركود اقتصادي وانتشار الفساد على أعلى المستويات.

كانت الفكرة الأساسية للحركة هي استخدام الإنترنت كمحرك لنوع جديد من الديمقراطية؛ حيث يتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للنقاش، ويتم التصويت عبر الإنترنت بين الأعضاء. ولكن عملية التصويت هذه تتميز بالتعقيد الشديد لأن حساب الأصوات يراعي البعد المناطقي وفقًا لخوارزمية لا يملك مفاتيحها إلا شخص واحد مقرب من المؤسس «بيبي جريو».

وبحلول موعد انتخابات 2013 في إيطاليا، كان حزب M5S قد نما بما يكفي ليحصد عددًا من الأصوات أكثر من أي حزب آخر. ولكن بسبب رفضه الانضمام إلى أي تحالف حينها، فإن هذا أدى لغيابه عن المشهد حينها. وهو ما تغير في سلوكهم بعد انتخابات 2018، إذ أدخل الحزب تغييرات على قواعد عمله في يناير 2018، فتخلص من الشرط الذي يستبعد أي نوع من التحالف بعد الانتخابات، وعلى إثره دخل الحزب في الائتلافات المختلفة بتشكيل الحكومات، نهاية بالحكومة الأخيرة.

وساهم انخراط الحركة في الحكم إلى تمرير قانون جديد قدمته الحركة بأكتوبر 2019، سيؤدي إلى تقليص عدد مقاعد مجلس النواب إلى 400 من 630 الحالية، في حين سيتم تقليص مجلس الشيوخ إلى 200 مقعد من 315.

- الأيديولوجيا

تدعى الحركة أنها ليست يسارًا ولا يمينًا، وعلامتها المميزة هو «مناهضة المؤسسة». حيث تفضل أن توصف بأنها حركة شعبية وليست حزبًا سياسيًّا، تعمل كوسيط بين المواطنين والنخب السياسية. متشككة في أوروبا، مناهضة للهجرة ومؤيدة للخضر. تشير «النجوم الخمسة» إلى خمس قضايا رئيسية: المياه المملوكة للقطاع العام، والنقل المستدام (الصديق للبيئة)، والتنمية المستدامة، والحق في الوصول إلى الإنترنت، وحماية البيئة.

تدعو الحركة إلى تخفيض رواتب السياسيين واستخدام منصة على الإنترنت للتصويت على المرشحين والتشريعات، كجزء من التزامها بـ«الديمقراطية المباشرة». وفي الكثير من القضايا الأخرى وبخاصة المتعلقة بتعزيز المساواة وحماية الطبقات الأضعف، فتكون أقرب لليسار التقليدي.

حزب الرابطة
League(Lega)

- التأسيس

تأسست الرابطة الشمالية عام 1991. وُلدت كاتحاد لعدة أحزاب إقليمية من شمال ووسط إيطاليا. وجاءت انطلاقة الرابطة في الانتخابات العامة عام 1992، عندما حققت بشكل غير متوقع 8.7٪ من الأصوات على المستوى الوطني و17.3٪ في شمال البلاد. تنتمي لتحالف يمين الوسط الذي لطالما سيطر عليه حزب فورزا إيطاليا، وكان لفورزا إيطاليا الغلبة على التحالف حتى الانتخابات العامة في 2018، عندما أصبحت نسبة التصويت للرابطة أكبر بنسبة 3%.

- الأيديولوجيا

أن محور برامج حزب العصبة هو الدعوة لمزيد من القوة لمناطق إيطاليا، لا سيما المناطق الشمالية. وبخاصة ما يتعلق بالفيدرالية المالية، مما يعني أن المناطق التي تتكون منها بادانيا (وهو تجمع مناطق مثل لومباردي، أوستا، بيمونت، ليغوريا، فينيتا وإميليا رومانيا) والتي تحتوي على تجمع رأس المال، والأذرع الاقتصادية مثل البنوك والمؤسسات؛ ستحافظ على عائدات الضرائب المتولدة هناك.

تحولت أجندة الحزب تحت قيادة «ماتيو سالفيني» بشكل متزايد إلى اليمين في قضايا مثل الجريمة والهجرة مع إعطاء أولوية أقل بكثير لاستقلال الشمال. وسعى للتخلي عن الموقف التقليدي للحزب المناهض للجنوبيين، واصفًا إياه بأنه «خطأ». وظل الحزب لفترة طويلة من الأحزاب المشككة في التكامل الأوروبي وإن انخفضت حدة انتقاده للاتحاد عن ذي قبل حتى كادت تختفي تمامًا في الأشهر الأخيرة. دعا الحزب كذلك لوضع ضريبة ثابتة بنسبة 15%، وهو ما يمكن فهمه نظرًا لأن شعبيته تأتي من المناطق الشمالية الغنية.

Partito Democratico

الحزب الديمقراطي الإيطالي

Democratic Party (PD)

- التأسيس

تأسس الحزب في أواخر عام 2007 نتيجة اندماج أحزاب يسار الوسط المختلفة، وأبرزهم حزب الديمقراطية هي الحرية (الديزي)، وديمقراطيو اليسار.

كان وصول «ماتيو رينزي» رئيس الوزراء الأسبق، والسبب في إسقاط حكومة كونتي الثانية، سببًا في انسحاب العديد من الأعضاء اليساريين الأكثر راديكالية، حتى انسحب رينزي ذاته، وأسس حزبًا جديدًا يدعى «إيطاليا حية» في سبتمبر 2019.

- الأيديولوجيا

قد يكون من الصعب تحديد أيديولوجيا الحزب الديمقراطي بسبب الطبيعة الواسعة للحزب، ولكنها مستوحاة من الديمقراطية الاجتماعية. وكما يوحي الاسم، فهو مستوحى من الحزب الديمقراطي الأمريكي. ويعد PD مؤيدًا لأوروبا ولديه تقليديًا موقف ليبرالي تجاه الهجرة، على الرغم من تعرض إيطاليا لضغوط متزايدة من موجة الهجرة المستمرة إلى أوروبا، وفي الفترة الأخيرة شجع قادتها سياسات هجرة أكثر صرامة.

FORZA ITALIA

حزب إيطاليا إلى الأمام

Forza Italia (FI)

- التأسيس

أول ما يجب معرفته عن FI هو أنه تم إطلاقه بشكله الحالي في أواخر عام 2013، ولكنه كان موجودًا لأول مرة بين 1994-2009. إلا أن FI الحالي أصغر بكثير، بسبب العديد من الانقسامات وحركات الانفصال. كان فورزا إيطاليا الأصلي حزبًا من يمين الوسط أسسه سيلفيو برلسكوني في عام 1993. وقد ظهر على الساحة السياسية كصوت جديد، مستغلًا لحظة الأزمة التي أعقبت تحقيق ماني بوليت الذي كشف عن الفساد في معظم المناطق الرئيسية في إيطاليا.

أطلق برلسكوني تحالف يمين الوسط في عام 2007 بالتحالف مع حزب الرابطة، ولكن في عام 2013، تم حل هذا الحزب بعد التصويت، وولدت فورزا إيطاليا الجديدة.

- الأيديولوجيا

FI هو يمين الوسط والحزب اليوم أكثر ليبرالية من Forza Italia السابق، حيث شكلت بعض الفصائل اليمينية والمحافظة أحزابًا منفصلة. ينص دستور الحزب نفسه على أنه يستند إلى «مُثُل الديمقراطية الليبرالية والكاثوليكية الليبرالية والعلمانية والتقاليد الإصلاحية الأوروبية».

إن الحزب مؤيد للاتحاد الأوروبي وهو ينتمي إلى حزب الشعب الأوروبي. إنه مؤيد للأعمال، رئيسه برلوسكوني من كبار رجال أعمال إيطاليا، ويدعم معدلات الضرائب المنخفضة لأصحاب الأعمال والأثرياء. وللحزب موقف سلبي من الهجرة.

الأحزاب السياسية الإيطالية الصغيرة

غالبًا ما يُشار إلى أصغرها باسم «الشجيرات» أو «minnows» وتأتي من جميع جوانب الطيف السياسي. ولكن نظرًا لطبيعة النظام السياسي الإيطالي منذ الحرب العالمية الثانية، وتحديدا نظرا لوجود مجلسي في البرلمان فإن الأحزاب تجد صعوبة بالغة في الحصول على ما يكفي من الأصوات للحكم بمفردها، مما يجعل التحالفات هي القاعدة، مما يعني أن الأحزاب الصغيرة يمكن أن يكون لها تأثير حاسم عندما يتعلق الأمر بتشكيل التحالفات، وأبرز تلك الأحزاب.

حزب إخوان إيطاليا

(FdI) Brothers of Italy

تم إنشاؤه عام 2012، ويعُد هذا الحزب جزءًا من تحالف يمين الوسط، ينتمي أعضاؤه المؤسسون إلى التحالف الوطني، الذي خلف الحزب الفاشي الإيطالي. للحزب مواقف قومية محافظة، وله أجندة مناهضة لليورو. ويعتبر الحزب الوحيد الذي رفض بالكلية الحكومة الإيطالية الأخيرة.

حزب حرية ومساواة

Free and Equal (LeU)

هو تحالف تم إنشاؤه في ديسمبر 2017 من قبل رئيس مجلس الشيوخ والمدعي العام السابق لمكافحة المافيا بيترو غراسو. ويشمل أعضاء الحزب الديمقراطي السابق (PD) الذين غادروا بسبب خلافات مع زعيم الحزب الديمقراطي السابق ماتيو رينزي، ويتكون من بعض المنتمين إلي اليسار الإيطالي والحركة الديمقراطية والتقدمية.

حزب إيطاليا حية

Italia Viva

تأسس في سبتمبر 2019 على يد الرئيس الوزاء الأسبق ماتيو رينزي بعد انشقاقه على الحزب الديمقراطي. وهو الحزب الذي أسقط الحكومة الثانية لكونتي، بعد انسحاب وزرائه من التحالف الذي كانت تشكله الحكومة بين الحزب الديمقراطي وحركة النجوم الخمس، اعتراضا على طريقة استخدام أموال مساعدات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالتعافي من جائحة كورونا.

Abb.	Name in Italian	Name in English	Party category	% 2018	% 2013
M5S	*Movimento 5 Stell*	Five Star Movement	Anti-corruption politics Direct democracy Environmentalism	32.66	25.6
PD	*Partito Democratico*	Democratic Party	Social democracy Christian left	18.77	25.43
LN	*Lega (Nord)*	(North) League	Regionalism Right-wing populism	17.37	4.09
FI	*Forza Italia (Il Popolo della Liberta)*	Forward Italy	Liberal conservatism Christian democracy	14.01	21.06
FDI	*Fratelli d'italia*	Brothers of Italy	National conservatism	4.35	1.96
LEU	*Liberi e Uguali*	Free and Equal	Democratic socialism	3.38	–
+E	*+Europa*	More Europe	Liberalism	2.55	–
NCI	*Noi con L'Italia*	Us with Italy	Christian democracy Liberal Conservatism	1.3	–
SC	*Scelta Civica*	Civic Choice	Liberalism	–	8.30

نتائج الانتخابات التشريعية الإيطالية 2018/2013

انتخابات 2018: السياق والتداعيات

كانت نسبة المشاركة بتلك الانتخابات التي ساهمت في تشكيل البرلمان الحالي ٪73 من إجمالي السكان الذي يحق لهم التصويت، وهي أقل بقليل مما كانت عليه في عام 2013. وكانت أبرز نتيجة لتلك الانتخابات هو وصول الأحزاب الشعبوية بتياراتها المختلفة.

كانت طريقة التصويت وفقًا لقانون انتخابي تم تمريره يطُلق عليه أسم «روزاتيلوم»، بموجبه سيحتاج رئيس الوزراء المقبل إلى كسب أصوات الثقة في مجلس البرلمان الذي يتألف من 630 مقعدًا، ومجلس الشيوخ الذي يتألف من 315 مقعدًا. ويقضى القانون منح 64% من المقاعد وفق نظام التمثيل النسبي، في حين يتم انتخاب 36% من المقاعد وفق النظام الفردي لكل دائرة انتخابية، ويفوز فيه من يحصل على أعلى عدد من الأصوات. على أن ينتخب المواطنون المقيمون خارج الدولة 2% من المقاعد، أي 12 مقعدًا بمجلس النواب، وستة في الشيوخ.

وقد تم تحديد نسبة (3%) كعتبة انتخابية لمقاعد التمثيل النسبي بالنسبة للأحزاب. لذا في حال حصول حزب أو حركة على أي نسبة أقل من 3% تذهب نسبته للحزب الأقوى في التحالف أو الائتلاف الذي سيدخل به. هذا النظام تعرّض للانتقاد من قبل حركة النجوم الخمس لأنه حال دون انفرادها بتشكيل الحكومة، دون الحاجة للدخول في تحالفات مع أحزاب أخرى.

وتوزعت نتيجة تلك الانتخابات كما هو موضح بالشكل السابق، كالتالي:

ويُلاحظ وجود فارق إيجابي كبير لصالح حزبي الرابطة وإخوان إيطاليا اليمينين، وحركة النجوم الخمس. في حين انخفض التصويت بشكل لصالح الأحزاب التي كانت مسيطرة تقليديًا كالحزب الديمقراطي الممثل ليسار الوسط وحزب إيطاليا للأمام الممثل ليمين الوسط.

وقد تم إرجاع تلك النتيجة، والتي ما زالت تلقى بظلالها على النظام بشكله الحالي، لسببين رئيسيين، هما:

1- الأداء الاقتصادي المتردي:

لطالما عانت إيطاليا من نمو ناتج محلي إجمالي شديد الانخفاض ومشكلة عجز حكومي مزمنة. وهذا يرجع لعدد من الأسباب، أبرزها : **أولًا** إلى أنها مقسمة اقتصاديًا إلى منطقتين. فالشمال عالي التصنيع وينتج سلعًا عالية التنافسية لسوق التصدير ؛ وفي الوقت نفسه، فإن الجنوب منخفض الإنتاجية ومعظم سكانه

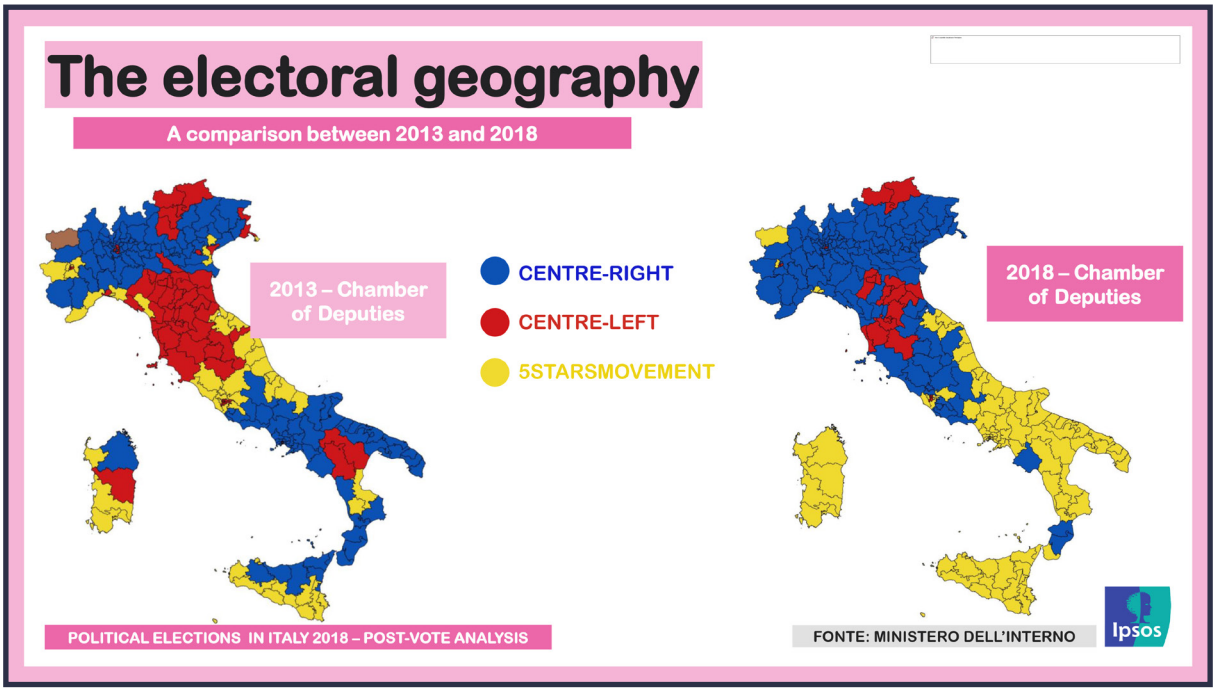

تباين التوزيع الجغرافي للتصويت في انتخابات 2018/2013

منتجون زراعيون. وفقًا لتقرير سبتمبر 2015 الصادر عن وكالة الإحصاء الإيطالية (ISTAT)، فإن الفرق في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين جنوب ووسط وشمال إيطاليا حاد جدًا لدرجة أنه أقل في الجنوب بنسبة 43.7٪ . ومن ثم، فإن الحكومة الإيطالية يتعين عليها تحويل الموارد من الشمال إلى الجنوب لتعويض العجز، مما يزيد من مديوناتها.

ثانيًا، تقليدها الطويل الأمد في التهرب الضريبي واقتصادها المزدهر تحت الأرض. لفهم أبعاد التهرب الضريبي في إيطاليا، يكفي إلقاء نظرة على تقارير ISTAT التي تدعي أن واحدًا من كل أربعة إيطاليين، أو حوالي 15 مليون شخص، فشل في الإبلاغ عن أي دخل خاضع للضريبة في عام 2011. اتهم رئيس الوزراء السابق سيلفيو برلسكوني بالتهرب من الضرائب، وقال مقالًا شهيرًا إن «التهرب من دفع الضرائب المرتفعة حق منحه الله له».

ثالثًا، إيطاليا دولة يرتفع فيها عدد المسنين : في عام 2010، كان 20.4٪ منهم فوق 65 عامًا، مقارنة بمتوسط 17.5٪ في الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن تكون 49.9% من إجمالي السكان بحلول عام 2040، بما يزيد نسبة المخاطر على سنداتها الحكومية بسبب التشكك في سبل سدادها لتلك الاستحقاقات في وقت ينخفض فيه عدد الشباب العاملين ويزيد عدد المعتمدين اقتصاديًا.

كل تلك الأسباب هي سمة لصيقة بالنظام الإيطالي، وتكيفت معها الدول المختلفة في الاتحاد الأوروبي، إلا أن الأزمة المالية العالمية في 2008، وما تلاها من أزمة الديون السيادية الأوربية (تُعرف بأسم أزمة منطقة اليورو) عام 2010. فُرض على إثرها برامج تقشف قاسية من قبل الاتحاد الأوروبي لضمان أن تتجاوز إيطاليا أزمة ديونها، وتصل لمستوى اقتصادي مستقر.

إلا أن تلك البرامج القاسية أدت إلى أدت إلى مزيد تعميق الانقسام بين الشمال والجنوب، وتزايد الإحباط في الجنوب، بسبب دعوة الأوروبيين لتحميل الإيطاليين حل مشاكلهم الدخلية، ثم يتدخل الأوروبيون لدعمهم، بعد ذلك. وكانت النتيجة ارتفاع لنسبة البطالة إلى 11.7% من إجمالي السكان (معدل بطالة الشباب 35٪)، وارتفاع القروض المتعثرة للبنوك حتى وصلت إلى 360 مليار يورو عام 2016، وتعزز انخفاض الثقة في المؤسسات الرسمية والنخبة الحاكمة، وتزايد الغضب والتشكك في التكامل الأوروبي.

2- أزمة الهجرة:

لطالما كانت إيطاليا من أكبر الدول التي تحملت العبء الأكبر من المهاجرين واللاجئين الوافدين من شمال إفريقيا، ثم أتت أزمة اللاجئين السوريين في 2015، لتؤدي لتفاقم الأوضاع. فقد بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين ما يقرب من نصف مليون شخص عام 2017 بإيطاليا، وصل أكثر من 180 ألفًا منهم في عام 2016. فضاعفت الأحزاب اليمينة نبرة العداء ضدهم، سواء من ناحية اقتصادية بأنهم ينافسون المواطنين، أو سياسيًا بأنهم تهديد أمني بعد ارتفاع الهجمات الإرهابية في أوروبا.

وعليه، فإن هذين العاملين مجتمعين يفسران لماذا صعد كلٌ من حركة «النجوم الخمسة» باعتبارها حركة مناهضة للمؤسسية ولليورو، وداعية لمزيدٍ من برامج الحماية الاجتماعية، ورافضة لبرامج التقشف، وبخاصة في الجنوب. وكذا حزب الرابطة بسبب مناهضته لليورو كذلك، وتحول خطابه على يد رئيسه «ماتيو سالفيني الذي ركز خطابه على مناهضة الهجرة ومكافحة الجريمة.

المشهد السياسي الحالي

أدى سقوط حكومة رئيس الوزراء السابق «جوزيب كونتي» إلى دعوة رئيس الجمهورية الإيطالي «سيرجيو ماتاريلا» إلى رئيس الوزراء الحالي «ماريو دراجي» لتشكيل حكومة جديدة، حتى لا تكون البلاد أمام خيار الدعوة إلى لانتخابات جديدة. كانت وبلا شك ستعزز فرص الأحزاب اليمينية، وتزيد من حظوظ «سالفيني» للعب دور أكبر، بعد أن خرج من الائتلاف السابق لحكومة «كونتي» الأولى.

حظي «دراجي» وهو الشخص الذي لا ينتمي لأي تيار سياسي، بالقبول والتأييد الكبير من قبل الإيطاليين. فكشف استطلاع لمركز «إبسوس» نشرته صحيفة «كوريير ديلا سيرا» أن 62% من الإيطاليين يؤيدون دراجي. فهو الرئيس السابق للبنك المركزى الأوروبي، ومن أنقذ أوروبا من أزمة الديون السيادية (أي إنه بطريقة غير مباشرة هو السبب بتصاعد قوة التيارات الشعبوية في إيطاليا اليوم).

سعى دراجي لتشكيل حكومة ينخرط بها طيف واسع من التيارات السياسية الممثلة في البرلمان، محاولًا ضمان الاستقرار للحكومة حتى انتخابات 2023. وحظت حكومته بتأييد كل القوى الأساسية الممثلة، ما عدا حزب «إخوان إيطاليا»، بالإضافة إلى رفض وانسحاب عدد من أعضاء حركة «النجوم الخمسة» بالبرلمان، بالرغم من التاييد الرسمي من قبل الحركة لدراجي.

فحصلت حركة «النجوم الخمسة»، التي تملك الكتلة الأكبر في مجلسي النواب والشيوخ، على أربعة حقائب وزارية. وحظي كل من الحزب الديمقراطي وحزب الرابطة وحزب إيطاليا إلى الأمام «فورزا إيطاليا» بثلاث حقائب وزارية. أما المفارقة الكبرى في هذه الحكومة الإيطالية، فهي أن رئيس الوزراء الأسبق «ماتيو رينزي»، الذي كان الرأس المدبّر وراء سقوط الحكومة السابقة عندما قرّر سحب وزرائه منها وامتنع عن تأييدها في البرلمان، لم يحصل حزبه سوى على حقيبة واحدة بصلاحيات محدودة جدًا هي وزارة الأسرة، وكذلك حصل حزب حرية ومساواة على حقيبة واحدة.

في الختام، يمكننا أن نلاحظ أنه بالرغم من أن الأجندة الأساسية التي عززت حظوظ كل من حركة «النجوم الخمسة» وحزب الرابطة، تلك القائمة على النبرة العدائية الصريحة للاتحاد الأوروبي. إلا أن أزمة كورونا وما خلفته من آثار على الاقتصاد الإيطالي. فقد تقلص الاقتصاد الإيطالي بنحو 9% ووصل الدين العام لإيطاليا الآن إلى 159% من الناتج المحلي الإجمالي، خسر أكثر من 420 ألف شخص وظائفهم في عام 2020.

أدت لموافقة أغلب القوى السياسية وبخاصة المعادى منها للاتحاد، لشخصية «ماريو دراجي»، الذي صرّح في خطاب الثقة في البرلمان بأن «دعم هذه الحكومة يعني مشاركة الرأي القائل بأن القرار بشأن اليورو لا رجوع فيه، ومشاركة رؤية اتحاد أوروبي متكامل بشكل متزايد، والتحرك نحو ميزانية مشتركة قادرة على دعم البلدان في أوقات الركود».

ويرجع ذلك بشكل جزئي وإن كان له النصيب الأكبر، إلى حصول إيطاليا على ما يزيد على 200 مليار يورو من أموال صندوق التعافي الأوروبي، الذي ربط قادة الاتحاد الأساسيين الممولين له، حصول إيطاليا على تلك الأموال، باتباع سياسة إصلاح عميقة للاقتصاد الإيطالي. وبالطبع لا يوجد أفضل من دراجي للقيام بذلك.

بالإضافة إلى إن قادة تلك التيارات الشعبوية لا يفضلون مناصبة العداء لشخص، يحظى بمثل هذا القبول من قبل الشارع الإيطالي. إلا أن تلك الموافقة كان لها تداعياتها السلبية عليهم وبخاصة حركة «النجوم الخمسة» الذي انسحب العديد من أعضائها منها.

التعديلات الدستورية.. قانون الانتخابات ومستقبل السياسة الإيطالية

بلال منظور

باحث بوحدة الدراسات الأوروبية المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعد قضية الدستور الإيطالي والتعديلات الستة عشر التي تعاقبت عليه منذ إقراره لأول مرة عام 1948 وحتى التعديل الأخير الذي تم في سبتمبر 2020، بالإضافة إلى إقرار قانون جديد للانتخابات التشريعية في 2017، أساسًا لفهم شكل ومستقبل الحياة السياسية في الداخل الإيطالي. إذ تأتي تلك التعديلات مصحوبة بتأثير بليغ على شكل النظام السياسي والعمل الحزبي وخريطة توزيع القوى الإيطالية، هذا إلى جانب توضيحها للجدالات المختلفة في المجتمع الإيطالي والمرتبط آخرها بتصاعد التيار الشعبوي. في هذا الإطار، يناقش هذا المقال أثر التعديلات الأخيرة في الدستور الإيطالي على شكل الحياة السياسية والفاعلين بها، كما يحاول استشراف بعض الملامح العامة المتعلقة بمستقبل النظام الحزبي الإيطالي في ظل التعديلات الدستورية والقانونية الجديدة.

انعكاس إشكاليات الدستور على النظام السياسي الإيطالي

شهد الدستور الإيطالي منذ نشأته عام 1948 وخلال فترة الجمهورية الأولى التي انتهت عام 1994، وفي ظل فترة الجمهورية الثانية الممتدة حتى الوقت الراهن، عددًا كبيرًا من المحاولات الرامية إلى إجراء تعديلات على النص الدستوري الإيطالي، وتم إجراء أربع محاولات منها في شكل دعوات للاستفتاء على الدستور، فضلًا عن دعوات الاستفتاء الأخرى المتعلقة بشأن تعديلات على القوانين الوضعية. فمنذ تمرير البرلمان بالأغلبية المطلقة لأول تعديل دستوري عام 1963، تم تبني 16 تعديلًا على الدستور الإيطالي، جاء آخرها بشأن إشكالية أعداد الممثلين بمجلسي النواب والشيوخ عام 2020. وقد طالت التعديلات الدستورية على مر التاريخ الإيطالي مواد متعلقة بقضايا حقوق المواطنين المقيمين بالخارج للتصويت، والمشاركة السياسية للمرأة والمساواة بين الجنسين، وتحديد عدد أعضاء المجلسين التشريعيين بالنواب والشيوخ ومدة العضوية، فضلًا عن تعديلات خاصة بالحصانة البرلمانية والعفو العام، ومواد أخرى مرتبطة بمنح سلطات زائدة للمقاطعات والحكم المحلي، وإجراءات المحاكمات العادلة وإلغاء عقوبة الإعدام.

وفي العموم، لم تخضع جميع مقترحات التعديلات الدستورية في إيطاليا لآلية الاستفتاءات الدستورية؛ إذ إن إجراء أو إدخال أي تعديل على الدستور الإيطالي وفق المادة 138، يتطلب التصويت بالأغلبية المطلقة لثلثي أعضاء كل من مجلسي الشيوخ والنواب بعد خضوع المواد الموضوعة للتعديل إلى مناقشتين متتاليتين لا تقل مدتها عن ثلاثة أشهر، ويكون التصويت بعد الانتهاء من المناقشة الثانية. وفي حالة عدم الحصول على أغلبية الثلثين أثناء التصويت على التعديل، يقوم خُمس أعضاء أو أكثر من مجلسي الشيوخ والنواب، أو خمسة مجالس إقليمية، أو خمسمائة ألف ناخب، بتقديم طلب بهدف إجراء استفتاء دستوري بعد نشر التعديل في الصحيفة الرسمية. في هذا الإطار، تم إجراء أربعة استفتاءات دستورية فقط في التاريخ الإيطالي منذ 1948، إذ تمت الموافقة على اثنين منهما عامي 2001 و2020، وتم رفض الاستفتاءين الخاصين بالتعديلات المقترحة لعامي 2006 و2016. ويشير هذا الأمر إلى أن الدستور الإيطالي يُعتبر من أكثر الدساتير العالمية سهولة في إجراءات إدخال أي تعديلات خاصة به، وأثر ذلك على شكل واستمرارية النظام السياسي الإيطالي.

فمنذ نهاية ما عُرف بين الصحفيين الإيطاليين بالجمهورية الأولى، وذلك بعد تفشي قضايا الفساد والمعروفة بقضية مدينة الرشاوى التي قضت على عدد من السياسيين في هذه الفترة، وتم خلالها فتح باب تحقيقات «الأيادي النظيفة» Mani pulite على المستوى الوطني، تم إجراء عدد من التعديلات الدستورية من 1991 إلى 1993 بهدف الوصول إلى صيغة ديمقراطية مبنية على نظام الأغلبية Majoritarian وليس التوافقية consociational كما من قبل، ومحاولة التغلب على العقبات التي وقفت حائلًا دون الوصول إلى توافقات سياسية، والاعتماد على نظام التمثيل النسبي في الانتخابات. ومع ذلك، استمرت سمة عدم التوافق والاختلافات بين الأحزاب والقوى السياسية الإيطالية والتي حالت دون إحراز أي تقدم فيما يتعلق بالسياسة التوافقية، وانعكاس ذلك على فشل القوى في تجاوز أي خلافات بينهم.

إذ شهد النظام السياسي الإيطالي منذ 1994 خمس عشرة حكومة، وتمت الدعوة لعقد ثلاثة استفتاءات على الدستور، هذا بالإضافة إلى إجراء أربعة تعديلات على قانون الانتخابات العامة. وتسبب هذا النشاط السياسي المكثف في النظام الإيطالي في إحداث تغيير في بنية الفاعلين ونظام الأحزاب السياسية؛ إذ اختفت بعض الأحزاب العريقة مثل الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الشيوعي، وذلك في مقابل ظهور أحزاب حديثة العمر والخبرة السياسية مثل حركة النجوم الخمسة وإخوان إيطاليا، وإن يكن أقدمهم هو حزب الرابطة الشمالية حينذاك قبل أن يغير اسمه ويفك ارتباطه التقليدي بالشمال الإيطالي. وبالتالي، فإن التغييرات الطارئة على قانون الانتخابات والدستور الإيطالي كانت ذات صدى على القوى الموجودة على الساحة وشكل الحياة السياسية بصفة عامة.

ففي الدراسة التي أجراها Francesco Clementi عن تاريخ التعديلات الدستورية بإيطاليا، أكد أن تحليل التغيّرات السياسية والمؤسسية التي اجتاحت السياسة الإيطالية من شأنه إعطاء صورة عامة يتم وفقها تحليل المعضلات والإشكاليات التي يتسم بها النظام الإيطالي في الوقت الراهن. إذ إن الدستور الإيطالي بشكل عام هو نتاج لظروف وسياقات اتجهت بالأساس صوب وجود خوف من قبل الأحزاب السياسية من عودة أي مظاهر للاستبداد مرة أخرى في السياسة الإيطالية. وعليه، ظهر النص الدستوري

واضعًا في اعتباره هذا التخوف التاريخي، لكن عملية الصياغة الدستورية، تحقيقًا لتفادي ظهور الاستبداد، اعتراها بعض من الغموض الذي امتد تأثيره على شكل الحياة السياسية الحالية، الأمر الذي قد مثّل الدافع لتقديم مقترحات إجراء تعديلات دستورية في 2016 وفي 2020 كاستجابة لتفكيك الغموض والإشكاليات التي اعترت السياسة الإيطالية، وهي:

1- ازدواجية المؤسسة التشريعية: نتيجة لوجود هاجس التخوف من عودة الاستبداد السياسي، اتفقت القوى السياسية الإيطالية، إبان الصياغة الأولى للدستور، على تبني نظام الغرفتين بالبرلمان (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) وتتمتع كل منهما بصلاحيات متساوية ومهام مماثلة. وقد تسببت تلك الازدواجية في بطء هيكلي شاب عملية التشريع والتصديق على الحكومات وصعوبة التوصل إلى اتفاقات في السياسة الإيطالية والمرتبطة بالعلاقة بين الغرفتين البرلمانيتين. فقد اعترت إيطاليا حالة من عدم الاستقرار السياسي منذ إقرار الدستور، والتي أصبحت بمثابة سمة أساسية يتميز بها هذا النظام. إذ تشكلت في إيطاليا منذ 1948 وحتى حكومة «ماريو دراجي» الحالية 67 حكومة، رأسها 30 رئيس وزراء بمتوسط حوالي 13 شهر للحكومة الواحدة، وتعد حكومة «سيلفيو بيرلسكوني» هي الأطول ضمن القائمة الطويلة للحكومات حين مكثت ما بين 2001 إلى 2005 لمدة ثلاث سنوات وعشرة أشهر. وبالتالي، فإن المغزى السياسي الذي دفع باللجنة التأسيسية الأولى هو تحقيق أكبر قدر من السياسة التوافقية تفاديًا لأي نزعات تطمح إلى تبوء السلطة من قبل طرف سياسي والاستئثار بها دون غيرها من الفاعلين، إلا أن تلك الدوافع وجدت تكلفتها في عدم استقرار مستمر وتراجع في كفاءة العملية التشريعية والرقابية للبرلمان.

2- رئيس الجمهورية: يتمثل الغموض الثاني الذي يشوب الدستور الإيطالي في شخصية رئيس الجمهورية. فوفقًا للدستور الإيطالي يحق لرئيس الجمهورية ضبط عمل النظام السياسي وفق الإرادة العامة واتخاذ كافة الإجراءات بصورة مرنة لضمان ضبط عمل النظام بالصورة التي تصل به إلى تطبيق الإرادة العامة، الأمر الذي أشارت له دراسة Livio Paladin بأن صلاحيات الرئيس وفق المادة 89 من الدستور أدت إلى توسع نفوذه داخل النظام السياسي والمؤسسي الإيطالي. ففي فترات الأزمات السياسية التي تضرب النظام بشكل عام مثل حل الحكومات، كان تدخل الرئيس بمثابة الضامن والمنقذ لعمل النظام، مثلما تم إبان الأزمة السياسية الأخيرة ودفع الرئيس «سيرجيو ماتاريلا» لرئيس البرلمان إلى التفاوض مع «مونتي» ثم دعوة الرئيس لـ«ماريو دراجي» إلى تشكيل حكومة جديدة.

3- تنظيم عمل الأحزاب السياسية: في حين يضمن الدستور الإيطالي في مادته 49 حق كل مواطن في إنشاء أحزاب سياسية بحرية للمساهمة في تحديد السياسات الوطنية من خلال العملية الديمقراطية، لا يوجد تنظيم قانوني للأحزاب السياسية الإيطالية، بمعنى عدم وجود صياغة دستورية يتم وفقها تحديد أهداف عمل الحزب السياسي وأنشطته أو حتى الواجبات التي تقع على عاتق التنظيم الداخلي للأحزاب السياسية وآليات الامتثال للعملية الديمقراطية، وذلك على خلاف معظم دول الاتحاد الأوروبي التي وضعت إطارًا منظمًا لعمل الأحزاب السياسية بها. فضلًا عن إغفال الدستور الإيطالي لأية معالم متعلقة بتطور العمل الحزبي وممارساته في إطار النظام بشكل عام. إذ يعود هذا الأمر بشكل أو بآخر إلى نفس الهاجس، الذي ارتأى هذه المرة أن تفاديه يتمثل في حرية الأحزاب السياسية للعمل بدون فرض أي قيود قانونية أو اجتماعية.

استفتاء سياسي تعديلات 2016: استفتاء على عدم الاستقرار

طرح رئيس الوزراء الأسبق «ماتيو رينزي» تعديلًا دستوريًا عام 2016 جاء بمثابة رغبة منه في معالجة قضية ازدواجية المؤسسة التشريعية؛ وذلك من خلال إلغاء نظام الغرفتين متساويتيّ السلطات والصلاحيات لصالح منح سلطات أكبر لمجلس النواب على حساب مجلس الشيوخ، وتقليل عدد الممثلين داخل الغرفتين لاحتواء وخفض تكاليف المؤسسة، وإغلاق المجلس القومي للاقتصاد والعمل. وتشير الدراسة التي أعدها Gianfranco Pasquino & Marco Valbruzzi إلى أن التعديلات والإصلاحات الدستورية التي دفع بها «رينزي» لا تنم عن تفاعل من قبل حكومته للاستجابة إلى الإشكاليات الأبرز في تاريخ الدستور الإيطالي، ولا هي نتيجة تقييم لمدى كفاءة وكيفية عمل الدستور وشكل النظام السياسي. لكن الزخم الذي اتخذته تلك الإصلاحات جاء في سياق عدم تمكن الحزب الديمقراطي من تشكيل حكومة بما دفع قادة الاحزاب السياسية إلى مطالبة الرئيس الإيطالي حينذلك Giorgio Napolitano بترشيح نفسه مرة أخرى للرئاسة وذلك لضمان الاستمرارية والحفاظ على النظام السياسي بممارسته لصلاحياته بالدستور، والذي حدث أن نابوليتانو أثناء خطبة توليه منصبه السياسي، دعا إلى إجراء تعديلات وإصلاحات دستورية نتيجة عدم تمكن الأحزاب من تجاوز خلافاتها وإخفاقها في تشكيل الحكومة، فضلًا عن العمل على إجراء تعديل خاص بقانون الانتخابات ونظام الغرفتين النيابيتين.

وبشكل عام، يمكن القول إن النواة الرئيسية لإجراء التعديلات كان الهدف منها تبسيط وتسريع وتيرة العمليات السياسية في النظام الإيطالي وتحقيق مزيد من الاستقرار السياسي من خلال إلغاء نظام الغرفتين ومنح مجلس النواب مسئولية تعيين أعضاء الحكومة وسلطة إقرار جميع مشاريع القوانين فيما عدا قانون الانتخابات وتقييم السياسات العامة، إذ طمح هذا التعديل إلى وضع حد نهائي لظاهرة عدم الاستقرار؛ عبر الشروع في تلك الإجراءات في إطار نظام لمجلس نيابي واحد وفك حالة الازدواجية المؤسسية ونزع صلاحيات مجلس الشيوخ ومنعه من عرقلة التشريع الذي يقره مجلس النواب. هذا فضلًا عن الرغبة في زيادة سلطة الحكومة المركزية في القضايا التي تعالجها الأقاليم وخفض عدد أعضاء مجلس الشيوخ من 315 إلى 100 بهدف تقليل تكلفة السياسة Costs of Politics التي تسببت في تعطيل النظام الإيطالي من جانب وتقليل التكاليف والرواتب التي يتقاضيها النواب من جانب أخر.

ومع ذلك، فإن المقارنة بين أداء الأنظمة المختلفة أشارت إلى أنه تم تحت النظام البرلماني ذي الغرفتين بإيطاليا، إقرار عدد أكبر من مشاريع القوانين وفي فترة أقل بالمقارنة ببرلمانات فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، فضلًا عن أن وجود مجلس الشيوخ كان الهدف منه منح مزيد من الصلاحيات والتمثيل للأقاليم الجغرافية الإيطالية، في الوقت الذي حملت فيه التعديلات تجريد الأقاليم من معظم سلطاتها التشريعية وتعاظم سلطة الدولة من خلال تدخلها في عمليات التشريع الخاصة بالأقاليم المحلية.

ويمثل السياق السياسي الذي دفع باقتراح التعديلات الدستورية في 2016 مجموعة من المحددات وهي:

1- إدراك «رينزي» أن تحسين أداء المؤسسات الإيطالية يتطلب بالضرورة إجراء تعديلات على قانون الانتخابات... لا سيما بعد الحكم الصادر في 2013 بعدم دستورية قانون الانتخابات السابق Porcellum الصادر عام 2005 والذي كان مزيجًا بين التمثيل النسبي بالإضافة إلى مكافأة مقعد تُمنح للحزب أو الائتلاف الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات. وعملت حكومة «رينزي»

على طرح قانون جديد في عام 2015 وهو Italicum الذي أخذ بنظام التمثيل النسبي مع حصول الفائز بالانتخابات بأكثر من 40% من الأصوات على مقعد المكافأة، وبالتالي تم النظر إلى هذا الإصلاح علي أنه بمثابة خطوة في طريق الديمقراطية الأغلبية، وقد دعى «رينزي» إلى هذا القانون كجزء من مجموعة التعديلات الدستورية، إلا أن تقديم التعديلين الدستوري والانتخابي في إطار موحد دفع بالبعض وخاصة من داخل حزب «رينزي» نفسه إلى القول أن التعديلين من شأنهما تعظيم سلطات وقوة حاصدي الأغلبية في البرلمان وتزايد مخاطر تنامي النزعات السلطوية في النظام السياسي. كما أن قرار المحكمة الدستورية بتأجيل صدور أية أحكام بشأن دستورية القانون لما بعد إجراء الاستفتاء الدستوري، كان يعنى أن القانون سيخضع مرة أخرى لحكم المحكمة حتى لو كانت انتيجة الاستفتاء نعم، كل هذا الأمر دعم الرأي الذاهب إلى أن قانون الانتخابات يمثل عائقا أمام التعديلات الدستورية، خاصة بعد ظهور نتائج استطلاعات الرأي التي أفادت بأن 63% كانوا ضده.

وقد استندت الدعوات الرامية إلى تمرير التعديلات إلى الدعم الذي تلقته من اتحاد الصناعات Confindustria وشركة فيات لصناعة السيارات واتحاد نقابات الديمقراطية المسيحية وعدد من الصحف القومية أبرزها la Repubblicag Corriere della Sera، في حين أن حملات التصويت بـ لا تم دعمها من قبل جمعيات وضعت شعاراتها لحماية الدستور الإيطالي وتجمع اتحادات النقابات اليسارية بجانب أحزاب المعارضة الرئيسية مثل حركة النجوم الخمس والرابطة.

2- رهن «رينزي» في نهايات 2015 مستقبله السياسي بنتائج الاستفتاء، بمعنى اعتباره للاستفتاء بمثابه تصويت للرأي العام على حكومته وبقائه في السلطة، وبالتالي أصبحت التعبئة السياسية لرافضي التعديلات الدستورية أيضًا تعبئة لمنافسي رينزي ومعارضيه السياسيين في حركة النجوم الخمسة وحزب الرابطة الشعبويين لإقصائه من السلطة، الأمر الذي أخرج التعديلات الدستورية من عباءة كونها استحقاق قانوني دستوري للقضاء على الإشكاليات المتأصلة في النظام السياسي الإيطالي والخلافات الدائمة، إلى رمز رفض حكم رينزي وترتب عليها مزيد من الصراعات عبر توحيد المعارضة ضدها وضد الحكومة في آن واحد.

جاءت نتائج الاستفتاء برفض التعديلات الدستورية المقترحة بنسبة تقارب 60% في جميع الأقاليم الإيطالية تقريبًا -ما عدا ثلاثة أقاليم – والتي تعاني من أزمات وتراجع في الأداء الاقتصادي. وعقب خسارة الاستفتاء استقال رئيس الوزراء «رينزي»، وكلف الرئيس «ماتاريلا» Paolo Gentiloni بأمر تشكيل حكومة جديدة تمثلت أولوياتها القانونية والسياسية في القيام بإجراء تعديل في قانون النتخابات.

قانون انتخابات 2017: تصويت مندمج (Fused Vote)

في نهاية 2017، أقر البرلمان الإيطالي قانونًا انتخابيًا جديدًا باسم Rosatellum وهو القانون الرابع منذ عام 1993. إذ يتسم هذا القانون الجديد بأنه نظام خليط يتم تطبيقه على كل من انتخابات المجلسين، من حيث أن ثلثي مقاعد المجلسين يتم انتخابهم بنظام التمثيل النسبي والقوائم ويتم انتخاب نسبة الثلث المتبقية وفقًا لنظام الأكثرية، بمعنى انتخاب المواطنين لاسم مرشح واحد فقط، ومن يحصل على أكبر عدد من الأصوات يكون هو الفائز، فيما يعرف بنظام First Past the Post.

جاءت نتائج تطبيق هذا النظام الانتخابي في الانتخابات العامة مارس 2018 في اتجاه تمثيل نسبي للأحزاب أكثر منه تبوء لأحد الأحزاب السياسية للأغلبية في البرلمان، إذ لم يحظ أي حزب سياسي أو ائتلاف بأغلبية المقاعد في المجلسين، كما أن الأثر الأكبر الذي خلفه القانون كان لجوء الأحزاب اليمينية إلي الدخول في ائتلاف يجمعهم «اليمين الوسط» في مقابل ائتلاف آخر يضم أحزاب «يسار الوسط» فضلًا عن طرف ثالث متمثل حركة النجوم الخمس. ولأن الحصول على الأغلبية في المجلسين من شأنه تطلّب حصول الحزب أو الائتلاف على 40% من الأصوات بنظام التمثيل النسبي و70% بنظام الأكثرية، لم يحصد أي ائتلاف أو حزب سياسي على الأغلبية بالبرلمان. وضعت تلك السياقات مجموعة الائتلافات في وضع لا يسمح لها بعمل تحالفات وائتلافات أوسع في البرلمان وانعكاس ذلك على تشكيل الحكومة؛ فعلى الرغم من أن التحالفات اللاحقة للانتخابات لا تمتثل بالضرورة لتحالفات ما قبل الانتخابات، لكن الحالة الإيطالية مغايرة، إذ تكون الاتفاقات المبرمة للأغراض الانتخابية، إلى حد ما، قيدا نسبيا على التحالفات المحتملة بعد الانتخابات التي تهدف إلى تشكيل الحكومة. إذ يتوقع الناخبون أن تلتزم الأحزاب بوعدها بالبقاء معًا بعد التصويت، ويعد هذا على وجه التحديد أحد أسباب الجمود الذي ميز

السياسة الإيطالية مباشرة بعد انتخابات مارس 2018.

وبالتالي، وعلى الرغم من عدم وصول أي حزب لعتبة الأغلبية، إلا أن نظام الأكثرية كان له الأثر في دفع الأحزاب السياسية لإبرام وتشكيل ائتلافات فيما بينها فيما يعرف بـ(التنسيق الاستراتيجي) Strategic Coordination بين الأحزاب؛ من حيث اختيار مرشحي الائتلاف المشترك وترتيب أسماء المرشحين بالنظام الفردي من حيث المخاطر الانتخابية، والتوزيع النسبي للمرشحين المشتركين بين أعضاء الائتلاف. لكن الأمر لم ينعكس بنفس النمط الاستراتيجي على السلوك الانتخابي للمواطنين؛ وذلك لافتقارهم للمعلومات عن ماهية المرشحين الفرديين، فضلًا عن اتباع نموذج الاختيارات المقيدة أمام الناخبين، بمعنى أنه وفقًا لهذا النظام الانتخابي، أنه في حالة انتخاب مرشح فردي او قائمة تنتمي لحزب ما، ينصرف هذا الاختيار لكل المنتمين للحزب من المرشحين في الانتخابات، إذ إن التصويت لمرشح فردي يتحول إلى موافقة على قائمة الحزب المنتمي إليه هذا المرشح، والعكس صحيح ان في حالة التصويت لقائمة حزب ما فإن الأصوات تذهب إلى المرشحين الفرديين المنتمين لنفس الحزب، ولا يمكن للناخب التصويت لقائمة حزبية مغايرة لحزب المرشح الفردي الذي تم التصويت له أو العكس، بحيث يقيد هذا النظام من السلوك الانتخابي.

التعديلات الدستورية 2020: الطريق أمام 2023

في سبتمبر 2020، خرج المواطنون الإيطاليون للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء الرابع في تاريخ البلاد على مجموعة من التعديلات الدستورية على المواد 56 و57 و59 من الدستور الإيطالي والمتعلقة بخفض أعداد الممثلين بالغرفتين النيابيتين لتصل إلى 400 عضو في مجلس النواب بدلًا من 630 عضو وإلى 200 عضو بمجلس الشيوخ بدلًا من 315. وتم إقرار التعديلات بنسبة 70% من الأصوات، تبوأت حينها حركة النجوم الخمس قيادة الدعوة لتمريرها بجانب الأحزاب الكبرى مثل الحزب الديمقراطي والرابطة.

لم تتطرق تلك التعديلات إلى إدخال أي نوع من الإصلاحات في هيكل الدولة كما حدث في تعديلات 2001 والمتعلقة بالعلاقة بين الدولة والأقاليم وسلطاتها المحلية أو تعديلات 2006 الخاصة بتعديل 55 مادة من الدستور، أو كما في استفتاء تعديلات

2016 المتعلقة بمهام واختصاصات البرلمان بشكل عام والعلاقة بين الغرفتين، ولكنها تعديلات فقط متعلقة بعدد الممثلين في البرلمان تم الترويج لها على أنها تهدف إلى توفير في التكاليف السياسية والذي ستصل إلى 100 مليون يورو سنويًا، ولكنها في حقيقة الأمر لا تتعدى نسبة 0,007% من الإنفاق العام الإيطالي، هذ إلى جانب الترويج بأنه تعديل سيثمر في تبسيط العملية البرلمانية وإحداث توافق مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى من حيث النسبة بين عدد النواب والمواطنين.

والجدير بالذكر أن فكرة تقليل التكاليف السياسية تصاعد صداها في أوساط المعارضة السياسية الإيطالية خاصة بعد ظهور تحقيقات عام 2007 عن فضائح متعلقة بفساد وحصول السياسيين الإيطاليين على امتيازات ضخمة، ثم ضرب الاقتصاد الإيطالي جراء الأزمة المالية العالمية 2008، بحيث تصاعدت الأصوات الداعية إلى تقليل أعداد السياسيين وأصبحت القضية المركزية للأحزاب الكبرى وخاصة حركة النجوم الخمس. بالتالي، أصبح المواطنون الإيطاليون منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية، وبعد عقد «رينزي» و«بيرلسكوني» لاتفاقات سياسية فيما بينهما والتي كان من ضمنها إجراء تعديلات دستورية لعام 2016، أمام مشهد متكرر بين اليمين واليسار، وشاعت رغبة شعبية في تغيير تلك الثنائية والوجوه المتكررة بصورة أو بأخرى، بما مهد السياق لأحزاب اليمين الشعبوي إلى الاستناد إلى تلك الأطروحات والدعوة للتصويت بنعم في الاستفتاء.

وفي المجمل، ترمي بعض التحليلات خاصة في دوائر الفكر الديمقراطي الراديكالي، إلى أن أزمة السياسة في إيطاليا غير متعلقة بالكم ولكنها أزمة كيفية، وأن خفض أعداد نواب البرلمان أمر من شأنه فقط تقليل نسبة تمثيل الشعب، فضلًا عن أن الأسس الديمقراطية لا تدعو إلى امتثال الدولة والقانون إلى الغضب الشعبي تجاه أقلية من السياسيين وأصحاب النفوذ. علاوة على ذلك، يعد الأثر الناتج عن خفض أعداد أعضاء البرلمان هو تقليص أعداد الدوائر الانتخابية وترك مقاطعات بأكملها بدون تمثيل، الامر الذي لن يضر باستقلال الممثلين الأفراد فحسب، بل يمنح الائتلافات الحاكمة والحكومات المزيد من السلطة، مما قد يلحق أضرارًا جسيمة بالرقابة البرلمانية ومهام التخصص في اللجان البرلمانية وتزايد قوى جماعات الضغط.

مع ارتفاع نسبة أعداد المواطنين لكل مرشح برلماني بنسبة ممثل واحد بمجلس النواب لكل 151 ألف مواطن و300 ألف بالنسبة لمجلس الشيوخ والتي ستعد النسبة الأكبر في أوروبا، فإن الأحزاب السياسية الصغيرة قد تجد نفسها أمام تحدي جديد نتيجة هذا التعديل الدستوري نتيجة عدم توزيع أكبر لأصوات الناخبين كما كان عليه الأمر من قبل. علاوة على ذلك، فإن تقليص عدد أعضاء مجلس الشيوخ، الذين يتم انتخابهم على أساس إقليمي، يعني خسارة كبيرة نسبيًا في التمثيل لبعض الأقاليم الإيطالية، إذ تشير التحليلات إلى احتمالية فقدان المناطق الصغيرة في «بازيليكاتا» و«أومبريا» نصف أعضاءها بمجلس الشيوخ.

على الجانب الأخر، تشير دراسة Matthew E. Bergman إلى أن أعداد مقاعد البرلمان يتم تحديده وفق نسبة مقاربة للجذر التكعيبي لتعداد السكان، بناء على «قانون الجذر التكعيبي» الذي وضعه Rein Taagepera and Matthew Shugart . وبالمقارنة ببرلمانات أوروبية اخرى، فإن البرلمان الإسباني على سبيل المثال يحتوى على 350 مقعد ويقدر الجذر التكعيبي لتعداد السكان له بـ 360، وفي كندا هناك 338 مقعد لتمثيل تعداد سكان جذره التكعيبي 335، وهناك 230 مقعد بالبرلمان البرتغالي في مقابل جذر تكعيبي يقدر بـ218. أما في الحالة الإيطالية، فإن الجذر التكعيبي لتعداد السكان يساوي 392، في حين أن عدد الممثلين بمجلس النواب قبل تعديلات 2020 الدستورية كان 630، وبعد التعديلات أصبح 400، وبالتالي فإن مجلس النواب الإيطالي بالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى يعد من أكبر البرلمانات في الدول الديمقراطية مقارنة بعدد السكان.

وختامًا، تمثل السياسة الإيطالية حالة فريدة نتيجة وجود نشاط كبير وزخم غير متوقف من قبل الأحزاب والفاعلين السياسيين، علاوة على أن التعديلات الدستورية الأخيرة قد حاولت الاستجابة إلى إحدى إشكاليات الدستور الإيطالي وأثرها على عدم الاستقرار المستمر، لكن السياق السياسي الإيطالي المرتبط بتجاوز الخلافات السياسية والعمل وفق إطار موحد للدولة وتصاعد التيارات الشعبوية قد يجد طريقه كعائق امام المحاولات الرامية لمعالجة عدم الاستقرار السياسي. كما أن تقليل عدد نواب البرلمان والامتثال لقانون الانتخابات الجديدة من شأنه التأثير على بعض الفاعلين السياسيين من الأحزاب الصغيرة وصعوبة وصولها للسلطة، أو قد يدفع في اتجاه آخر عبر إقدامها على تشكيل ائتلافات مشتركة وجاوزها لخلافاتها المتأصلة.

تعديلات الدستور الإيطالي منذ 1948 حتى 2021

Year	Article(s) amended	Object of the amendment	Final reading % approval
1963	56, 57, 60	Composition and length of term of the Chamber of Deputies and Senate	87.6
1963	57, 131	Constitution and institution of the Molise region	92.4
1967	135	Provisions on the Constitutional Court	95.4
1989	96, 134, 135	Crimes of ministers	80.3
1991	88	Dissolution of the Houses of Parliament	99.8
1992	79	Amnesty and pardon	99.8
1993	68	Indemnity and immunity of members of parliament	96.1
1999	121–123, 126	Direct election of the president of the region and regional statuary autonomy	90.1
1999	111	Fair trial principles	96.5
2000	48	Right to vote of Italian citizens living abroad	81.3
2001	56, 57	Number of deputies and senators representing Italian citizens abroad	89.2
2001	114–125, 127–130, 132	Powers of regions, provinces and municipalities	50.8
2003	51	Gender equality	97.7
2007	27	Abolition of the death penalty	97.9
2012	81	Introduction of the balanced budget in the constitution	83.9
2020	56,57,59	Reducing number of seats in the champer of Deputies and Senate	69.96

كيف أثرت الخبرات الشخصية على تشكيل حكومة «ماريو دراجي»

آية عبدالعزيز

باحث بوحدة الدراسات الأوروبية المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

كشفت التحديات السياسية والاقتصادية المتتالية التي تواجهها إيطاليا، عن أوجه قصور وحدود النظام السياسي الذي يتسم بحالة من عدم الاستقرار البنيوية منذ إعلان الجمهورية الأولى عام 1948، وعن تأثير تشكيل البرلمان على خطط عمل الحكومة وعلى بطء تنفيذها. فتوجهات الأحزاب السياسية المتواجدة في البرلمان وفي الحكومات الائتلافية غير متوافقة في كثير من الأحيان، وهذه الأحزاب تفتقر لخبرات الحكم لكونها حديثة العهد (أغلبها أسس في فترة التسعينيات).

وعليه، يسعى التقرير إلى إلقاء الضوء على الشخصيات المؤثرة في المشهد السياسي الإيطالي الحالي، الذي يتضح من خلاله ملامح وطبيعة حكومة «ماريو دراجي» الجديدة التي تم تشكيلها على خلفية الأزمة السياسية التي عانت منها روما منذ بداية العام الجاري.

خيارات محدودة

سعى الرئيس الإيطالي «سيرجيو ماتاريلا» إلى إنهاء الأزمة بسرعة، فبعد أن فشل في إقناع الأحزاب بالتوصل إلى توافق يؤدي إلى تشكيل ائتلاف حكومي جديد، وبعد أن فشل «كونتي» في الحصول على الأغلبية المطلقة في مجلس الشيوخ للتصديق على الحكومة الجديدة التي بدأ في تشكيلها؛ قرر الرئيس تكليف السيد «ماريو دراجي» بأمر تشكيل حكومة وحدة وطنية تجمع بين التكنوقراط والسياسيين لمواجهة الجائحة وتداعياتها السلبية على الاقتصاد، مستبعدًا بذلك خيار إجراء انتخابات برلمانية مبكرة التي من المقرر عقدها في 2023.

جاء قرار «ماتاريلا» نابعًا من صلاحياته كرئيس للبلاد، التي تُمكّنه من الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة، ومن إسناد مهمة تشكيل الحكومة إلى من يراه مناسبًا، ومن حل البرلمان وفقًا لما تقضيه المصلحة الوطنية خاصةً في أوقات الأزمات.

وقد أصبح «ماتاريلا» القاضي في المحكمة الدستورية لمدة سبع سنوات رئيسًا لإيطاليا في فبراير 2015، بعد أن حصل على 665 من أصل 1009 أصوات من أعضاء البرلمان ورؤساء الأقاليم، ليحقق أغلبية كبيرة ، متجاوزًا العتبة المطلوبة للفوز من الأصوات التي تبلغ 505 أصوات، في التصويت الرابع الذي تطلّب أغلبية بسيطة، وقد سبقه ثلاثة اقتراعات كان لا بد أن يحصل فيها المرشح على أغلبية ثلثي الناخبين، ليكون بذلك الرئيس الثاني عشر للبلاد خلفًا لـ«جيورجيو نابوليتانو» الذي استقال من منصبه في 14 يناير 2015 بسبب كبر سنه ولأسباب صحية .

وبالنظر إلى خبراته السياسية فقد كان سياسيًا يساريًا، وعضوًا في البرلمان مُمثلًا عن الحزب الديمقراطي المسيحي في دائرة صقلية الغربية خلال الفترة من عام 1983 إلى 2008، وفي هذا الإطار كان عضوًا في بعض لجان البرلمان مثل لجنة الشئون الدستورية، والخارجية، ولجنة تحقيق في الإرهاب والمجازر، وأخرى خاصة بالاستفسار عن المافيا.

تولي أيضًا عددًا من المناصب الوزارية؛ إذ أصبح وزيرًا للعلاقات مع البرلمان خلال الفترة من 1987 إلى 1989، وللتربية والتعليم من عام 1989 إلى 1990، وللدفاع في عام 1999، بعد أن كان نائبًا لرئيس الوزراء في عام 1998. وفي عام 2008 أوقف نشاطه السياسي ولم يرشح نفسه لانتخابات البرلمانية مرة ثانية، واتجه نحو القضاء، وقد تم انتخابه قاضيًا في المحكمة الدستورية من قبل البرلمان في 2011، وبعد ذلك انتُخب رئيسًا للجمهورية في عام 2015.

تفاؤل حذر

استطاع «ماريو دراجي» تحقيق التوافق بين الأحزاب والقوى المدنية والبيئية والاقتصادية، وحصل على دعم لتشكيل الحكومة وتصويت لصالحها في البرلمان بعد مجموعة من المحادثات والمشاورات .

ولا شك أن سجله وسمعته ساعداه في إتمام المهمة، فهو محافظ البنك المركزي الأوروبي السابق الذي أشرف على مصائر اليورو خلال الفترة من 2011 وإلى 2019، وهو الذي أدار أزمة اليورو والديون اليونانية، وقبلها كان المدير العام للخزانة الإيطالية في أوائل التسعينيات أثناء انتهاج سياسة الخصخصة وانتشار الفساد فيما عرف بقضية مدينة الرشاوى التي قضت على عدد من السياسيين خلال تلك الفترة، وتم خلالها فتح تحقيقات على المستوى الوطني فيما عرفت بـ«تحقيقات الأيادي النظيفة». ويحظى بفضل أدائه على رأس البنك المركزي الأوروبي على دعم شعبي معتبر، بالإضافة إلى أنه غير حزبي.

حكومة «دراجي» هي الرابعة خلال العقود الثلاثة الماضية التي يتم فيها اللجوء إلى تكنوقراط لمواجهة التحديات السياسية التي تعاني منها البلاد، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، تمهيدًا لعودة الاستقرار من خلالها، والاستعداد للانتخابات في مناخ آمن. فقد تم تشكيل أول حكومة تكنوقراط في عام 1993 برئاسة محافظ البنك المركزي الإيطالي خلال الثمانينيات «كارلو أزيجليو شيامبي» عام 1993، والثانية بقيادة «لامبرتو ديني» في عام 1995، والحكومة الثالثة بقيادة «ماريو مونتي» في 2011 .

حاول «دراجي» أن يُمثل جميع الأحزاب فيها؛ حيث تشارك حركة «النجوم الخمسة» بعدد أربع حقائب وزارية، فضلًا عن حصول كل من «الحزب الديمقراطي» و«الرابطة» و«إيطاليا للأمام» على ثلاث وزارات في الحكومة الجديدة، فيما سيتولى كل من حزب «إيطاليا فيفا» و«أحرار ومتساوون» وزارة واحدة، بالإضافة إلى أن توجهات الحكومة على الصعيد الداخلي والخارجي جاءت تلبية لاحتياجات البلاد، وتماشيًا مع سياسة الاتحاد الأوروبي، تمهيدًا لوضع خطط للتعافي سيتم تقديمها في أبريل كشرط للحصول على المساعدات

المالية من صندوق التعافي الاقتصادي التابع للاتحاد الأوروبي .

لذا، ففي خطابه الأول أمام مجلس الشيوخ تعهد بأن تكون هزيمة الوباء، وتسريع خطة التلقيح، والنهوض بالاقتصاد الذي عانى من تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.9% في عام 2020، وكذا وضع خطة لإدارة المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي بكفاءة وفعالية؛ على رأس أولوياته. هذا بجانب الاهتمام بالتحول الرقمي والبيئة وإصلاح القضاء والجهاز الإداري لمواجهة البيروقراطية، علاوة على النهوض بقطاع السياحة الذي تضرر بسبب الجائحة، فضلًا عن انتهاج سياسة خارجية أكثر اعتدالًا وتقاربًا مع أوروبا.

وأكد «دراجي» خلال خطابه على كل ذلك قائلًا: «بانتمائنا الى المصير الأوروبي، نظل إيطاليين أكثر من قبل وأقرب إلى أراضينا. يجب أن نفخر بمساهمة إيطاليا في نمو وتطور الاتحاد الأوروبي. بدون إيطاليا لا توجد أوروبا، ولكن خارج أوروبا يقل ثقل إيطاليا. ولا سيادة في العزلة» . وتحدث أيضًا عن تعزيز العلاقات عبر الأطلسي.

وهنا لا بد من توضيح أن هناك حالة من التفاؤل تسود بين القوى السياسية على الصعيد الإيطالي والأوروبي بتولي «دراجي» الحكومة، ومحاولته المستمرة تجاوز الخلافات الداخلية لتنفيذ أجندته الإصلاحية. وبالرغم من ذلك، هناك تخوف من أن تعوق الأحزاب عمل الحكومة، وتؤثر على تنفيذ توجهاتها بعد أن يحصلوا على المساعدات المالية المقررة لإيطاليا التي تقدر بنحو 209 مليارات يورو، وهو ما قد يؤدي إلى فشل الحكومة المؤقتة، واللجوء إلى إجراء انتخابات مبكرة، علاوة على احتمالية عدم القدرة على احتواء تفشي الجائحة، خاصة مع تأخر استلام الجرعات اللازمة لعمليات التطعيم، الأمر الذي قد يعزز حالة عدم الاستقرار الداخلي، وصعود القوى الشعبوية ردًا على فشل الحكومة في إدارة المشهد الداخلي.

تجاوز الخلافات

انعكست المشاورات التي قام بها «دراجي» بعد أن أدى اليمين الدستوري كرئيس لحكومة وحدة وطنية في 13 فبراير 2021، مع قادة الأحزاب السياسية بشكل إيجابي على حكومته المؤقتة التي نالت الثقة في البرلمان؛ حيث حصل في تصويت الثقة من البرلمان يومي الأربعاء والخميس الموافق 17-18 فبراير 2021، على 262 صوتًا

مؤيدًا له مقابل 40 صوتًا معارضًا وامتناع عضوين عن التصويت في مجلس الشيوخ، وحصل في مجلس النواب على 535 صوتًا مؤيدًا له مقابل 56 صوتًا معارضًا .

كما تجسدت أيضًا في تأكيد «نيكولا زينغاريتي» -رئيس الحزب الديمقراطي- أن بلاده في «أيد أمينة»، بعد أن فشل حزبه مع حركة «الخمسة نجوم» في تشكيل حكومة جديدة إنقاذًا للائتلاف الحاكم من الانهيار. فضلًا عن إعلان «ماتيو سالفيني» -زعيم حزب الرابطة اليميني- دعمه لـ«دراجي»، قائلًا على توتير: «نقطة انطلاق رائعة»، «الرابطة على متنها». كما أشاد بتوجه «دراجي» لزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، وخفض الضرائب، وغيرها من الإصلاحات.

وقد سبق ذلك تصريحه بعد لقائه مع «دراجي» في 9 فبراير، بأنهم «يمكن أن يكونوا جزءًا من حكومة تفكر بنمو مفرح وليس تراجعًا تعيسًا». وأشار إلى أنه تحدث عن التنمية وانتعاش الاقتصاد والعمل، و»أنهم مهتمون بمصلحة إيطاليا في أوروبا، بروح أوروبية، أي لا للتقشف، ولاتفاقيات وسندات الـ3٪، أو للتضحيات والدموع والدماء»، وفيما يتعلق بالهجرة فقد قال: «نعم تحدثنا عنها، لو تُرك الأمر لي لتبنيت سياسات إسبانيا، فرنسا وألمانيا في هذا المجال» .

في المقابل، واجه «دراجي» معارضة من «جورجيا ميلوني» زعيمة حزب «إخوان إيطاليا» اليميني المتطرف الذي صوت جميع أعضائه البالغ عددهم 19 في مجلس الشيوخ ضده، موضحةً «أن نوابها سيصوتون بـ«لا» في تصويت الثقة، مستشهدة بتعليقات «دراجي» المؤكدة حول التنازل عن السيادة الوطنية من أجل التماسك الأوروبي».

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن حركة «النجوم الخمسة» بالرغم من تصويتها النهائي لصالح الحكومة، إلا أنها تعاني بداخلها من حالة من الانقسام تجاه الحكومة، وهو ما قد يُنذر باحتمالية انقسامها، الأمر الذي يهدد استمرارية عمل الحكومة، لأن الحركة تعد أكبر كتلة في البرلمان وتشارك بعدد أربع وزارات في التشكيل الجديد.

ويمكن النظر إلى حالة التوافق التي تمت بين الأحزاب السياسية وسعيهم لتجاوز الخلافات بينهم في إطار اعتراض حزب واحد، بأنها تأتي نتيجة الأوضاع الداخلية التي تعاني منها البلاد في ظل الجائحة، والرغبة في المشاركة في إدارة البلاد من خلال تمثيلهم في الحكومة بشكل متوازن، بجانب التخطيط للحصول على المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي، كما تأمل هذه القوى السياسية أن يساهم «دراجي» في إنقاذ البلاد من الوضع الحالي.

وقد تكون مناورة من الأحزاب تتضمن تجاوز الخلافات حتى يتمكن «دراجي» –غير الحزبي ولا يسعى للترشح في الانتخابات، أي لا يمثل تهديدًا سياسيًا مستقبليًا- من الحصول على المساعدات، ثم تظهر الخلافات وفقًا للمصالح المتنافسة والمختلفة بينهم، الأمر الذي قد يُنذر بخطر مُحتمل حول استمرارية هذه الحكومة.

خبرات حاكمة

اعتمد «دراجي» على الخبرات العلمية والعملية السابقة للسياسيين والتكنوقراط في إسناد الحقائب الوزارية لهم، لإدراكه خطورة الأوضاع الداخلية وضرورة احتوائها من خلال برنامج حكومي يقوم على تنفيذه متخصصون خاضوا عددًا من التجارب المختلفة التي قد تؤهلهم لأن يكونوا جزءًا من هذه الحكومة المؤقتة التي وضعت أهدافها في مواجهة الجائحة، والنهوض بالاقتصاد؛ وهو ما انعكس في التشكيل الحكومي وتجلى على النحو التالي:

1- تم الإبقاء على عدد من الوزراء في مناصبهم من الحكومة السابقة لاستكمال ما قاموا به من مهام، علاوة على انتهاجهم سياسات متقاربة مع أجندة «دراجي»، مثل وزير الخارجية «لويجي دي مايو» البالغ من العمر 34 عامًا، والرئيس السابق لحركة «الخمسة نجوم»، ويعد الوزير الذي تولى المنصب في كلتا الحكومتين بقيادة «كونتي». و«روبرتو سبيرانزا» وزيرًا للصحة، خاصة أن هدف «دراجي» تسريع وتيرة التلقيح لاحتواء الجائحة، ويعد «سبيرانزا» البالغ من العمر 42 عامًا ممثلًا لحزب «أحرار ومتساوون» اليساري. بجانب «لوتشانا لومورجيزي» البالغة من العمر 67 عامًا، التكنوقراطية في وزارة الداخلية بعد أن جاءت محل «سالفيني» في عام 2019، التي سيتعين عليها معالجة ملف الهجرة بشكل مُتزن بعد النهج المتشدد الذي كان مُتبعًا من قبل. و«داريو فرانشيسكيني» من الحزب الديمقراطي وزيرًا للثقافة فقط بعد فصل السياحة عنها، و«لورنزو جويريني» من الحزب الديمقراطي في الدفاع.

2- وبالتركيز على كيفية إدارة حصة إيطاليا من الاتحاد الأوروبي اختار «دراجي» «دانييل فرانكو» وزير المالية؛ حيث تولى منصب النائب الأول لمحافظ بنك إيطاليا منذ 1 يناير 2020، ينوب عن الحاكم أثناء غياب الأخير أو عجزه، وكان رئيس هيئة الرقابة على التأمين (IVASS) منذ 1 يناير 2020. كما تولى منصب مستشار

اقتصادي في المديرية العامة للشئون الاقتصادية والمالية التابعة للمفوضية الأوروبية خلال الفترة من 1994 وإلى 1997، ثم بعد ذلك رئيس قسم المالية العامة في إدارة البحوث الاقتصادية في بنك إيطاليا خلال الفترة من 1997 وإلى 2007، ثم رئيسًا لقسم التحليل الاقتصادي الهيكلي من 2007 وإلى 2011، ثم المدير العام للبحوث الاقتصادية والعلاقات الدولية من 2011 إلى 2013، وبعد ذلك شغل منصب رئيس مكتب المحاسبة العامة للدولة حتى 2019.

3- وتماشيًا مع توجهات الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بالرقمنة والتحول البيئي، فقد تم اختيار «فيتوريو كولاو» –الرئيس السابق لشركة فودافون- وزيرًا التحول الرقمي، وستكون أولوياته رقمنة القطاعات المختلفة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، مع توفير الإنترنت السريع، والعمل على الحد من عدم المساواة الرقمية. و»روبرتو سينجولاني» كبير مسئولي التكنولوجيا والابتكار في شركة ليوناردو وزيرًا التحول البيئي. كما تم استحداث وزارة للسياحة سيكون «ماسيمو جارافاجليا» من حزب «الرابطة» وزيرًا لها.

4- سعيًا لإصلاح القضاء وتقصير مدة المحاكمات المدنية، وتلبية الشروط التي تتوافق مع خطط التعافي الأوروبية، اختار «دراجي» «مارتا كارتابيا» البالغة 57 عامًا، وزيرةً للقضاء؛ حيث تعد أول رئيسة للمحكمة الدستورية الإيطالية، وأستاذة القانون الدستوري في جامعة بوكوني بميلانو، كما درّست بمعهد الجامعة الأوروبية التابع للاتحاد الأوروبي في فلورنسا وفي الولايات المتحدة.

5- ومع رغبة «دراجي» في تمثيل كافة الأحزاب بتوجهاتهم المختلفة، فقد اعتمد على «جيانكارلو جيورجيتي» البالغ من العمر 54 عامًا كوزير للتنمية الاقتصادية، لكونه يمثل الاتجاه الأكثر اعتدالًا في حزب «الرابطة»، عكس «سالفيني» ذي التوجهات المتشددة والمناهضة لسياسات التكامل الأوروبي. كما لعب «جيورجيتي» دورًا جوهريًا في إقناع حزبه بضرورة دعم «دراجي» .

ختامًا، يواجه «ماريو دراجي» اختبارًا حقيقيًا بعد تشكيل حكومته وفقًا لما استند عليه من مؤهلات علمية وعملية جعلت هؤلاء الأشخاص جزءًا من الحكومة المؤقتة التي ستدير البلاد في وقت شديد الحساسية، لذا من المتوقع أن تلعب هذه الشخصيات دورًا بارزًا خلال الآونة القادمة، وخاصة فيما يتعلق بخطة التعافي للحصول على حصة البلاد من المساعدات للسيطرة على الوضع المُتأزم داخليًا، وتعزيز مكانة إيطاليا خارجيًا.

السياسة الخارجية لإيطاليا

بهاء محمود
باحث متخصص في الشؤون الأوروبية

عقب تولي ماريو دراجي رئاسة الوزراء في إيطاليا, تحدث أمام مجلس الشيوخ الإيطالي عن الملامح الأولية لسياسة حكومته الخارجية, معربًا عن أهمية تعزيز علاقات إيطاليا مع الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا, منوهًا لدور إيطاليا بالنسبة للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. الرجل الذي يُعرف بـ»سوبر ماريو» نظرًا لدوره في إنقاذ الاتحاد الأوروبي واليورو عقب الأزمة المالية عام 2008, دشن خطابًا داعمًا للاتحاد الأوروبي، راسمًا مسارات علاقات إيطاليا وفق توجه وشراكة أوروبية أمريكية, ورؤية إيطالية متابعة وناقدة للأوضاع في روسيا والصين.

التكامل مع الاتحاد الأوروبي

لم تأتِ حكومة ماريو دراجي عبر صناديق الاقتراع، بل جاءت عقب أزمة سياسية محورها خطة التعافي الأوروبية، ليتم التوافق على شخص دراجي (الرئيس السابق لكل من البنك المركزي الإيطالي والبنك المركزي الأوروبي). السيرة الذاتية لدراجي جمعت بين الخبرة الداخلية المؤهلة لإصلاح الاقتصاد المتعثر منذ سنوات والخبرة الخارجية في التعامل مع قادة المؤسسات الأوروبية طوال ثماني سنوات قضاها في مقر البنك المركزي الأوروبي. ورغم أن دراجي لا ينتمي للأحزاب الحاكمة، لكن توقيت اختياره جاء عقب تحول تدريجي في علاقة إيطاليا بالاتحاد الأوروبي. فمن جانب، حكومته هي الثالثة لإيطاليا منذ الانتخابات التشريعية مارس 2018، والتي بدأت بحكومة شعبوية مناهضة للاتحاد الأوروبي، ثم الحكومة الثانية في سبتمبر 2019 التي شهدت عودة الحزب الديمقراطي –المؤيد للاتحاد الأوروبي– كشريك في الحكم مع حركة النجوم الخمسة، وأخيرًا الحكومة الحالية برئاسته الداعمة لتكامل الاتحاد. ومن جانب آخر، تميل الدفة داخل حركة النجوم الخمسة لتتحول من كونها حركة شعبوية إلى تيار يساري يشترك في ائتلاف حكومي يحتاج الاتحاد الأوروبي ويدعم سياساته.

من جهته، يعتبر ماريو دراجي ضامنًا لإيطاليا عند الاتحاد الأوروبي كي توازن ما بين إعداد خطة إصلاح وتعافٍ اقتصادي والقدرة على إنفاق حزم التمويل المتفق عليها مع الجانب الأوروبي لمواجهة تداعيات كورونا. خطاب دراجي حدد ملامح العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وفق أولًا الدور التاريخي لإيطاليا كعضو مؤسس للاتحاد له، ومن ثم التأكيد على أهمية مكانة إيطاليا وقوتها وما سوف يمثل ذلك للاتحاد، مختزلًا تلك الأهمية في عبارته المختصرة «بدون إيطاليا لا توجد أوروبا». هذه العبارة لم تعكس رؤية دراجي لأهمية إيطاليا فقط، بل الدور الذي يجب أن تلعبه في الفترة القادمة، مع العلم بأن إيطاليا هي ثالث قوة اقتصادية في الاتحاد بعد خروج بريطانيا. الملمح الثاني هو تعزيز وهيكلة العلاقات مع المحور الألماني الفرنسي، فمن الجلي أن إيطاليا ظلت في المعسكر الجنوبي المعادي لكتلة الشمال أو ما يعرف بالدول الثرية في أوروبا والتي تقودها ألمانيا، وزاد من التوتر بينهما في الفترة السابقة تبني وزير الداخلية الإيطالي السابق «ماتيو سالفيني» بناء تحالف شعبوي لمواجهة المحور الألماني الفرنسي، وكذلك رفض ألمانيا وعدد من الدول الغنية من شمال أوروبا مسألة تقاسم الديون الإيطالية أو الدول الأكثر ضررًا من كورونا. في المقابل، كانت إيطاليا وفرنسا ضمن المعسكر الجنوبي وإن لم تنسقا جهودهما، ثم ساءت العلاقات بينهما عندما تغيرت الحكومات في البلدين بتولي ماكرون في فرنسا والائتلاف الشعبوي في إيطاليا، وظهر التراشق والانقسامات والخلافات التي برز أهمها في التنافس والخلاف في الملف الليبي. مؤخرًا ثمة خطاب إيجابي من وزير الخارجية الإيطالي تجاه فرنسا عكس فيه ربما وجود بوادر لصفحة جديدة بين البلدين على خلفية الاجتماع المشترك بين وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، والذي أكد فيه «دي مايو» الالتزام المشترك بين فرنسا وإيطاليا بشأن ليبيا ومنطقة المتوسط والتنسيق لمكافحة وباء كورونا.

المقاربات الوسطية والقوى الدولية

ثمة مقاربات ظهرت مؤخرًا في إيطاليا تحدد أولويات علاقاتها خارج نطاق الاتحاد الأوروبي وحصرتها في خمس دول (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، ليبيا، إثيوبيا). البداية من الولايات المتحدة الأمريكية التي تشهد إدارة ديمقراطية جديدة لديها نهج مختلف عن فترة الرئيس ترامب الذي طالما دعم الحركات والأحزاب الشعبوية المناهضة للاتحاد الأوروبي، وكان في المقدمة من ذلك الدعم حكومتا جوزيب كونتي الأولي والثانية. بداخل إدارة بايدن مقاربة تتوجس من حركة النجوم الخمسة، فمن جانب لا تراها حليفًا مؤيدًا للأطلسي على خلفية عدة مشاهد سابقة، منها دعم الحركة لمبادرة «الحزام والطريق» الصينية، والموقف الداعم لروسيا -على غرار موقف الحركات الشعبوية في أوروبا بصفة عامة- والذي برز مؤخرًا في البرلمان الأوروبي عند امتناع نواب حركة النجوم الخمسة من التصويت على قرار يصف تورط الحكومة الروسية في تسميم المعارض الروسي أليكسي نافالني. في المجمل، الانتقاد الأبرز لدى إدارة بايدن تجاه حركة النجوم الخمسة عدم وجود سياسة واضحة تنتهجها الحركة، وتصريحات غير متماسكة غامضة يغلب عليها الأفكار الشخصية ووجهات النظر أكثر منها سياسة دولة حليفة للولايات المتحدة وعضو الناتو. ربما يغير تولي دراجي لرئاسة الحكومة الإيطالية هذه الصورة عبر مقاربة أوروبية موحدة تنهي توجس الإدارة الأمريكية التي لديها تعاون مشتركة مع إيطاليا في

العراق ضمن قوات التحالف الدولي، وكذلك تحتاج إيطاليا لمعرفة نهج الولايات المتحدة الأمريكية في الملف الليبي (أحد أولويات الحكومة الإيطالية)، مما يعني أهمية وجود مقاربة تعاونية بين الطرفين بغض النظر عن الوزن النسبي المفترض لإيطاليا في الملفات المشتركة.

فيما تشهد العلاقات الصينية-الإيطالية تطورات ملحوظة منذ مارس 2019 عقب انضام إيطاليا لمبادرة «الحزام والطريق» التي جاءت بعد نشر الاتحاد الأوروبي خطة من عشر نقاط هدفت إلى إعادة التوازن مع الصين نتيجة تزايد المخاوف من الاستثمارات الصينية وتأثيرها، ولا سيما على البنية التكنولوجية الأوروبية. الحكومة الإيطالية (الأولى) بقيادة جوزيب كونتي دافعت عن الانضمام للمبادرة، كونها سوف تزيد من الاستثمارات الصينية في إيطاليا. في المقابل، عارض كل من حزب رابطة الشمال اليميني المتطرف والحزب الديمقراطي قبل أن ينضم الأخير إلى حكومة كونتي الثانية في أغسطس من العام نفسه. موقف الحزب الديمقراطي من الصين والمبادرة هو نفسه موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولعل ذلك ما يفسر سر ثقة الأخيرة في الحزب الديمقراطي وتعتبره الحليف الأطلسي أكثر من حركة النجوم الخمسة التي أيدت بمفردها الانضمام لمبادرة «الحزام والطريق».

في مارس 2020 عند ظهور الموجة الأولى من وباء كورونا، ونتيجة التخبط الذي وقع فيه الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، وفرض الدول الكبرى مثل ألمانيا حظر تصدير المستلزمات الطبية؛ استغلت الصين الموقف، وقدمت مساعدات لإيطاليا في صورة أقنعة، ومجموعات اختبار، وعدد من الأطباء، ومساهمة شركات مثل «زد» و«هاواي»، الأمر الذي تطور ليشهد توترًا بين إيطاليا والاتحاد الأوروبي، من مظاهره إسقاط علم الاتحاد الأوروبي في إيطاليا ورفع العلم الصيني، وكذلك مهاجمة الصحف الإيطالية للاتحاد الأوروبي. على المستوى التجاري، حققت الصين عام 2019 فائضًا تجاريًا مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 164 مليار يورو، وتأتي إيطاليا كثالث أكبر دولة تستورد من الصين بقيمة 31 مليارًا و366 مليون يورو، ورابع أكبر مصدر للصين بقيمة 13 مليار يورو. ولعل المأزق الذي يواجه إيطاليا في علاقتها مع الصين هو موقف الولايات المتحدة منها، وكذلك التطورات الإيجابية التي جرت نهاية 2020 بتوقيع الاتحاد الأوروبي اتفاقية استثمار مع الصين من جانب آخر. كون إيطاليا التي يعتمد اقتصادها على التصنيع والتصدير، تحتاج لحرية الوصول للأسواق الصينية الكبيرة، فيما يمثل الموقع الجغرافي لإيطاليا وتمركزها في البحر المتوسط مدخلًا استراتيجيًا للصين للعبور للأسواق الأوروبية. فهل تأخذ إيطاليا مقاربة مغايرة للنهج الأوروبي الحالي وتضر بمصالحها مع الصين حال رفضت إدارة بايدن النهج الأوروبي؟.

أما عن العلاقات مع روسيا فالملفات المشتركة بينهما ليست كثيرة، وربما التغيير فيها قليل، وفي مقدمتها الملف الليبي الذي دعمت فيه إيطاليا حكومة «السراج»، ولديها تقارب مع جماعة الإخوان المسلمين وتنسيقات مع تركيا. في المقابل، دعمت روسيا حفتر. التغيير في المشهد الليبي ليس كبيرًا مع تولي حكومة مؤيدة للعلاقات مع تركيا وليس لديها حتى الآن نية لإلغاء الاتفاقيات الموقعة معها، مما يعني أن المصالح الإيطالية غير مهددة مع الحكومة الجديدة في ليبيا، وتقاربها مع تركيا مستمر في ظل احتمال دعم إدارة بإيدن لهذا التحالف لوقف النفوذ الروسي.

وبالنسبة للموقف من التوتر الروسي الأوروبي، فموقف حكومة دراجي مماثل للنهج الأوروبي، سواء من انتقاد إدارة بوتين في ملف أزمة المعارض الروسي أليكسي نافالني، والعقوبات المحتملة على روسيا، وكذلك رفض قطع العلاقات مع روسيا والدعوة للحوار معها مثل ما أعلن ماريو دراجي في شرح ملامح برنامج الحكومة الإيطالية. فالعلاقات مع روسيا رغم التوتر السياسي قوية على المستوى الاقتصادي، فبحسب بيانات عام 2019، تعد إيطاليا ثالث أكبر دولة تستورد من روسيا بقيمة 14 مليارًا و324 مليون يورو، وثاني أكبر دولة مصدرة لروسيا بقيمة 7 مليارات و918 مليون يورو. فيما تستحوذ روسيا على حوالي 32.6% من واردات إيطاليا من الغاز. وبالتالي، فالأرجح هو ثبات النهج الإيطالي الحالي تجاه روسيا، وهو النهج المتقارب مع ألمانيا الشريك التجاري الأول مع روسيا، والدولة الأولى في استيراد الغاز الروسي.

التوسع نحو الساحل وخليج عدن

في 21 ديسمبر 2020، وقبل تفكك حكومة كونتي الثانية، نُشر على موقع «المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية» مقال عن «أولويات إيطاليا في إفريقيا». المقال للكاتب «جوزيبي ميستريتا» يرسم استراتيجية لإيطاليا توسع سياستها من منطقة نفوذها في المتوسط لتشمل منطقة الساحل الإفريقي ومنه

للبحر الأحمر ثم خليج عدن والجزيرة العربية. مقاربة ميستريتا تبدو منطقية مع تحركات إيطاليا، بداية من تمسكها بموضع قدم ثابت في ليبيا والبحر المتوسط, ثم دورها وتحركها في منطقة الساحل الإفريقي في ظل وجودها العسكري ضمن التحالف الأوروبي الذي تقوده فرنسا مع دول مجموعة الساحل الخمس (موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد). عززت إيطاليا أهدافها في المنطقة بعدة أدوات، منها المساعدات الإنمائية للمنطقة والتي قدرت في عام 2018 بحوالي 150 مليون يورو, وفضلًا عن ذلك تتوسع إيطاليا دبلوماسيًا، حيث افتتحت إيطاليا سفارتين الأولى في نيامي بالنيجر, والثانية في «واجادجو» ببوركينافاسو, وتخطط لافتتاح اثنتين في مالي وتشاد. عسكريًا، إيطاليا مؤهلة لزيادة تواجدها في ظل رفض ألمانيا زيادة عدد جنودها في منطقة الساحل, كونها ترفض المزيد من الانخراط في مهام جديدة في الساحل, على عكس إيطاليا التي ترى نفسها وريثة بريطانيا في الاتحاد الأوروبي. تخطط إيطاليا للعبور من منطقة الساحل الإفريقي، وتحديدًا من تشاد التي تربطها حدود جغرافية مع كل من ليبيا والسودان إلى إثيوبيا والصومال، وبالتالي خليج عدن. ويعزز ذلك التصور العلاقات الإيطالية الإثيوبية, التي يعود تاريخها إلى القرن العشرين حين احتلت إيطاليا إثيوبيا إبان عهد «موسوليني» عام 1936. وفي السنوات الماضية تطورت العلاقات بينهما في عدة ملفات، منها سد النهضة الذي يشرف على بنائه الشركة الإيطالية المتخصصة في بناء السدود «ساليني إمبريجيلو», فيما منحت السلطات الإثيوبية عقود توريد كابلات الجهد المنخفض والعالي المرتبطة بالسد لشركة Tratos Vaci SPA الإيطالية . في يونيو 2019، عقد المنتدى الإيطالي الإثيوبي الأول, الذي شهد تقديم الاتحاد الأوروبي منحًا لإثيوبيا لإقامة مشروعات إنسانية بقيمة 33.5 مليون يورو. وعلى المستوى الدبلوماسي، ثمة زيارات مشتركة بين المسئولين، ولعل المقاربة التي طرحها مقال «أولويات إيطاليا في إفريقيا» من أهمية إثيوبيا لدى إيطاليا يتماشى مع خريطة حدود إثيوبيا، وترتيب تحركات إيطاليا من ليبيا إلى التشاد، ثم التفكير في السودان جارة إثيوبيا, وبالتالي -وبحسب الخريطة التالية- فإنه يتبقى لإيطاليا وضع قدم في السودان والصومال حتى تستطيع ربط وجودها في ليبيا وشمال إفريقيا بمنطقة الساحل وخليج العدن والبحر الأحمر.

إجمالًا، يمكن القول إن مقاربات السياسة الخارجية الإيطالية تعكس طموحًا في تحولها لدولة كبرى خارج سياق الاتحاد الأوروبي، وترسم لها مسارات نفوذ عالمي يتخطى وزنها الحالي اقتصاديًا وعسكريًا. ولعل أهداف السياسة الخارجية الإيطالية ليست -في مجملها- قابلة للتحقيق لاعتبارات داخلية، أولها عدم اليقين السياسي من ثبات دعم الأحزاب المختلفة لحكومة دراجي. وخارجيًا، تعارض مصالح الدول الكبرى، سواء فى ليبيا أو منطقة الساحل بصفة خاصة، وإفريقيا بصفة عامة، والتي تشهد فاعلين دوليين مثل الصين وروسيا وتركيا وفرنسا, فضلًا عن انتظار الموقف الأمريكي من المنطقة . وبالتالي يعد ملف التكامل الأوروبي أقرب لتحقيق هدف إيطاليا من تحسين علاقتها مع جيرانها الأوروبيين، والحصول على حزم التمويل اللازمة لمعالجة تداعيات كورونا.

100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

+20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies